



جامعة ميدأوشن
كلية إدارة أعمال
ماجستير إدارة المشاريع

أثر حوكمة الشركات على أدائها – دراسة تحليلية على الشركات في المملكة العربية
السعودية

إعداد الطالب:

إدريس موسى

إشراف:

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

1445هـ – 2024 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي

دُرِّيَّتِي إِنَّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل الخيرات والبركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، وأزكى صلوات الله وتسليماته على المبعوث رحمة للعالمين، نبي الرحمة وإمام الهدى سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

اتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير والعرفان لجميع الدكاترة والأساتذة في جامعة ميدأوشن وعلى رأسهم الدكتور ناصر بن إبراهيم بن سعد المحيimid على الجهود المبذولة، وأتمنى أن يرزقكم الله، وأن يمن عليكم بأعلى مراتب النجاح. جزاكم الله خيرا، وبارك فيكم، ونفع بكم، وجعله في ميزان حسناتكم.

الإهداء

لوالدي ولوالد والدي ولأجدادي ولكل من له حق وفضل علي، ولكل من علمني
حرفاً، درساً، معلومة، وعلمني كيف أكتب، وكيف أحسب، وكيف أقرأ، فمد لي
أفقاً راجياً أن يكون صدقةً جاريةً.

فهرس المحتويات

ح	المستخلص
ط	ABSTRACT
1	1 الفصل الأول: المقدمة والإطار العام للدراسة
2	1.1 المقدمة
3	1.2 مشكلة الدراسة
4	1.3 أهمية الدراسة
5	1.4 أهداف الدراسة
5	1.5 تساؤلات الدراسة
6	1.6 فروض الدراسة
6	1.7 مفاهيم الدراسة:
7	1.8 المنطلقات النظرية للدراسة:
9	2 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10	2.1 الدراسات السابقة
25	2.2 التعليق على الدراسات السابقة:
28	2.3 الإطار النظري

28	2.4 المبحث الأول: حوكمة الشركات
34	2.5 المبحث الثاني: العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها
43	2.6 المبحث الثالث: الأداء المالي للشركات
49	3 الفصل الثالث: منهج وإجراءات الدراسة
50	3.1 الإطار المنهجي للدراسة
50	3.2 منهج الدراسة:
56	3.3 أدوات جمع البيانات ومقاييس الدراسة
56	3.4 صدق وثبات الاستبيان
59	3.5 المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة
60	4 الفصل الرابع: تحليل البيانات واستخلاص النتائج
61	4.1 نتائج تحليل بيانات الدراسة
72	4.2 اختبار فرضيات الدراسة
78	4.3 توصيات الدراسة
81	5 قائمة المراجع
86	6 الملاحق

فهرس الجداول

جدول 1: توصيف عينة الدراسة.....	51
جدول 2: توزيع العينة تبعاً لحجم الشركة.....	52
جدول 3: توزيع العينة تبعاً لعدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي.....	54
جدول 4: صدق الاستبيان لمحور مبادئ الحوكمة.....	56
جدول 5: صدق الاستبيان لمحور أداء الشركات المالي.....	57
جدول 6: معاملات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لكل محور من الاستبانة.....	58
جدول 7 : مدى تحقق مبادئ الحوكمة.....	61
جدول 8: محور الشفافية.....	63
جدول 9: محور المساءلة.....	65
جدول 10: مجلس الإدارة.....	67
جدول 11: محور الأداء المالي للشركات.....	70
جدول 12: اختبار ت لمستوى تحقق مبدأ الشفافية.....	72
جدول 13: اختبار ت لمستوى تحقق مبدأ المساءلة.....	73
جدول 14: اختبار ت لمستوى تحقق خصائص مجلس الإدارة.....	74
جدول 15: اختبار ت لمستوى الأداء المالي للشركات.....	75
جدول 16: نتائج تحليل الانحدار الخطي تطبيق مبادئ الحوكمة وبين الأداء المالي للشركات.....	76
جدول 14: نتائج تحليل التباين (ANOVA).....	76

فهرس الأشكال

- شكل 1: توزع العينة تبعاً للمنصب الوظيفي 52
- شكل 2: توزيع العينة تبعاً لحجم الشركة 54
- شكل 3: توزيع العينة تبعاً لعدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي 55
- شكل 4: نسبة تحقق مبادئ الحوكمة 62
- شكل 5: نسبة تحقق مبدأ الشفافية 64
- شكل 6: نسبة تحقق مبدأ المساءلة 67
- شكل 7: نسبة تحقق خصائص مجلس الإدارة 69

المستخلص

تستهدف هذه الدراسة استكشاف أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء الشركات المالي في المملكة العربية السعودية. تم اختبار الفرضيات المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة، مثل الشفافية والمساءلة، وتأثيرها على الأداء المالي من خلال استخدام اختبارات إحصائية متقدمة، بما في ذلك اختبارات وتحليل الانحدار الخطي.

أظهرت النتائج أن الشركات السعودية تطبق مبدأ الشفافية بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.70، مما يعكس التزام الشركات بتحقيق الشفافية في عملياتها. كما أظهرت النتائج وجود علاقة قوية وإيجابية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي، حيث تبين أن حوالي 92.1% من التباين في الأداء المالي يمكن تفسيره من خلال تطبيق هذه المبادئ.

توصي الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات، من خلال توفير التدريب والتوعية للمسؤولين وأعضاء مجلس الإدارة حول أهمية الحوكمة وطرق تنفيذها. كما ينبغي على الجهات التنظيمية في المملكة وضع معايير واضحة لتطبيق مبادئ الحوكمة وتقديم حوافز للشركات التي تلتزم بتلك المعايير.

تسهم هذه الدراسة في تعزيز فهم العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي، وتقديم رؤى قيمة لتحسين الممارسات المؤسسية في المملكة. كما تقترح الدراسة دراسات مستقبلية لاستكشاف تأثير الحوكمة في قطاعات مختلفة، وتحليل العوامل المؤثرة في تطبيق الحوكمة، وتقييم تأثيرها على الاستدامة والأداء خلال الأزمات.

تعتبر هذه النتائج مؤشراً على أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي وتعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في المملكة العربية السعودية.

Abstract

This study aims to explore the impact of applying governance principles on the financial performance of companies in the Kingdom of Saudi Arabia. Hypotheses related to the application of governance principles, such as transparency and accountability, and their impact on financial performance were tested using advanced statistical tests, including t-test and linear regression analysis.

The results showed that Saudi companies apply the principle of transparency to a high degree, with a mean of 3.70, reflecting the companies' commitment to achieving transparency in their operations. The results also showed a strong and positive relationship between the application of governance principles and financial performance, where approximately 92.1% of the variation in financial performance can be explained by the application of these principles.

The study recommends the need to enhance the application of governance principles in companies, by providing training and awareness for officials and board members on the importance of governance and how to implement it effectively. The regulatory authorities in the Kingdom should also set clear standards for applying governance principles and provide incentives for companies that comply with these standards.

This study contributes to enhancing the understanding of the relationship between governance and financial performance, and providing valuable insights for improving institutional practices in the Kingdom. The study also suggests future studies to explore the impact of governance on different sectors, analyze the factors influencing the application of governance, and assess its impact on sustainability and performance during crises.

These results indicate the importance of governance in improving financial performance and enhancing the confidence of investors and stakeholders, contributing to achieving sustainable economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia.

1 الفصل الأول: المقدمة والإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

أداء الشركات هو محور اهتمام كبير لدى المستثمرين والجهات الرقابية والمنظمة للأعمال. يُقاس أداء الشركات من خلال مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية، مثل الربحية والنمو والكفاءة التشغيلية وقيمة السهم في السوق. تُعد هذه المؤشرات مهمة لتقييم قدرة الشركة على تحقيق أهدافها وخلق قيمة للمساهمين. لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع أداء الشركات وعوامل التأثير عليه. فقد ركزت بعض الدراسات على العوامل الداخلية للشركة كهيكل الملكية والتمويل بالاقتراض والسيولة (Todorović، 2013). بينما تناولت دراسات أخرى العوامل الخارجية كالظروف الاقتصادية والتنظيمية والتشريعية (أبو عمشة، 2013).

في السنوات الأخيرة، برز موضوع حوكمة الشركات كأحد العوامل المؤثرة على أداء الشركات. حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد والإجراءات والممارسات التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح فيها. وتهدف حوكمة الشركات إلى ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين والمستثمرين (الصالح، 2023).

تُعد المملكة العربية السعودية إحدى الدول التي أولت اهتماماً كبيراً بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة. فقد صدرت العديد من الأنظمة والتعليمات من قبل الجهات الرقابية لتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المحلية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لبحث أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء الشركات في المملكة.

تثير التطورات الحديثة في مجالات مثل التكنولوجيا والاستدامة تساؤلات إضافية حول كيفية تحسين ممارسات الحوكمة لتلبية المتطلبات الجديدة وتحسين الأداء في هذه البيئة المتغيرة. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن للشركات أن تدمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية في ممارسات الحوكمة الخاصة بها؟ وكيف يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة، لتعزيز فعالية آليات الحوكمة؟

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوات المعرفية من خلال تحليل شامل ومتعمق للعلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها. ستأخذ الدراسة في الاعتبار مختلف العوامل والسياقات التي قد تؤثر على هذه العلاقة، بما في ذلك الخصائص الفريدة للشركات والقطاعات المختلفة، والبيئة التنظيمية والقانونية، والتطورات التكنولوجية والاجتماعية الحديثة. الهدف النهائي هو تقديم فهم أكثر دقة وشمولية لكيفية تأثير ممارسات الحوكمة على الأداء الشامل للشركات، وتقديم توصيات عملية للشركات وصانعي السياسات حول كيفية تحسين ممارسات الحوكمة لتعزيز الأداء في بيئة الأعمال المعاصرة.

1.2 مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تحديد وتحليل الأثر الدقيق لحوكمة الشركات على أدائها في ظل البيئة الاقتصادية المعاصرة المتسمة بالتعقيد والتغير السريع. على الرغم من الاهتمام المتزايد بممارسات الحوكمة في العقود الأخيرة، خاصة بعد الأزمات المالية العالمية والفضائح المؤسسية الكبرى، لا تزال هناك فجوة معرفية كبيرة فيما يتعلق بالعلاقة الدقيقة والشاملة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين أداء الشركات. تبرز هذه المشكلة بشكل خاص في ضوء التباين الملحوظ في نتائج الدراسات السابقة. فبينما أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين الحوكمة والأداء المالي للشركات، مثل تحسن في العائد على الأصول وزيادة في قيمة الشركة، لم تجد دراسات أخرى أي ارتباط ملموس. هذا التناقض في النتائج يثير تساؤلات حول العوامل التي قد تؤثر على هذه العلاقة، مثل حجم الشركة، القطاع الصناعي، والبيئة التنظيمية والقانونية التي تعمل فيها الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه الشركات تحديات كبيرة في تحديد وتنفيذ آليات الحوكمة الأكثر فعالية لتحسين أدائها. فعلى سبيل المثال، هناك جدل مستمر حول الحجم الأمثل لمجلس الإدارة، ومدى فعالية وجود أعضاء مستقلين، وأفضل الممارسات في مجال الإفصاح والشفافية. كما أن اختلاف الظروف الاقتصادية

والتنظيمية بين القطاعات والدول المختلفة يجعل من الصعب تطبيق نموذج موحد للحوكمة يناسب جميع الشركات. ومما سبق يمكن كتابة السؤال الرئيس للدراسة كما يلي:

ما اثر حوكمة الشركات على أداء الشركات في المملكة العربية السعودية؟

1.3 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من عدة جوانب، سواء على المستوى الأكاديمي أو العملي.

من الناحية الأكاديمية، تسعى الدراسة إلى سد الفجوات المعرفية الحالية في الأدبيات المتعلقة بحوكمة الشركات وأدائها. من خلال تقديم تحليل شامل ومتعمق للعلاقة بين ممارسات الحوكمة والأداء، ستساهم الدراسة في توسيع قاعدة المعرفة وفهمنا لكيفية تأثير الحوكمة على مختلف جوانب أداء الشركات، بما في ذلك الأداء المالي وغير المالي.

من الناحية العملية، تقدم الدراسة توصيات عملية للشركات حول كيفية تحسين ممارسات الحوكمة لتعزيز أدائها في بيئة الأعمال المعاصرة. ستساعد النتائج في توجيه الشركات نحو تبني آليات حوكمة فعالة تتناسب مع حجمها وقطاعها الصناعي، مما يمكنها من تحقيق أداء مالي أفضل وزيادة قدرتها التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم الدراسة في توجيه صانعي السياسات نحو تطوير أطر تنظيمية وقانونية تدعم ممارسات الحوكمة الجيدة، مما يعزز من استقرار الأسواق المالية وثقة المستثمرين.

كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة والتوجهات العالمية نحو الاستدامة. من خلال استكشاف كيفية تأثير التكنولوجيا على ممارسات الحوكمة وكيفية دمج اعتبارات الاستدامة في هذه الممارسات، ستقدم الدراسة رؤى جديدة حول كيفية تكييف الحوكمة لتلبية المتطلبات الجديدة وتحسين الأداء في بيئة الأعمال المتغيرة.

أخيراً، ستساهم الدراسة في تعزيز الوعي بأهمية حوكمة الشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين الحوكمة والأداء المستدام، ستشجع الدراسة الشركات على تبني ممارسات حوكمة مسؤولة وأخلاقية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل.

1.4 أهداف الدراسة

هذا البحث يهدف إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات في المملكة العربية السعودية. يتفرع عنه:

1. التعرف على مدى تطبيق الشركات في المملكة العربية السعودية لمبادئ الحوكمة.
2. دراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي للشركات في المملكة العربية السعودية.
3. تقديم توصيات لتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات.

1.5 تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مدى تطبيق الشركات في المملكة العربية السعودية لمبادئ الحوكمة؟
- ما مدى تطبيق الشركات في المملكة العربية السعودية لمبادئ الحوكمة المتعلقة بالشفافية؟
- ما مدى تطبيق الشركات في المملكة العربية السعودية لمبادئ الحوكمة المتعلقة بالمساءلة؟
- ما مدى تطبيق الشركات في المملكة العربية السعودية لمبادئ الحوكمة المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة؟
- ما مستوى الأداء المالي في الشركات خلال السنوات الثلاث الماضية؟

1.6 فروض الدراسة

تسعى الدراسة لاختبار الفرضية الصفرية التالية عند مستوى دلالة 0.05:

1. تطبق الشركات في المملكة العربية السعودية مبدأ الشفافية بدرجة مرتفعة.
2. تطبق الشركات في المملكة العربية السعودية مبدأ المساءلة بدرجة مرتفعة.
3. تتوفر خصائص مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في الشركات السعودية.
4. تتمتع الشركات بأداء مالي مرتفع.
5. لا يوجد أثر دال احصائيًا لتطبيق مبادي حوكمة الشركات على أدائها المالي.

1.7 مفاهيم الدراسة:

حوكمة الشركات: هي نظام شامل يتكون من مجموعة من القواعد والممارسات والعمليات التي تحكم وتوجه الشركة. تهدف إلى تنظيم العلاقات بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين والموظفين والعملاء والموردين والمجتمع ككل. تشمل حوكمة الشركات عدة مبادئ أساسية مثل الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية. تسعى الحوكمة الجيدة إلى ضمان اتخاذ القرارات بشكل مسؤول وأخلاقي، وحماية حقوق المساهمين، وتعزيز الثقة في الشركة (الألمعي، 2023).

أداء الشركات: يشير أداء الشركات إلى مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها المالية وغير المالية. يتم قياس الأداء من خلال مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تشمل الجوانب المالية مثل الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، النمو في المبيعات والأرباح، والقيمة السوقية للشركة. كما يشمل الأداء أيضاً مؤشرات غير مالية مثل رضا العملاء، الابتكار، الحصة السوقية، وكفاءة العمليات. في السنوات الأخيرة، أصبح الأداء المستدام، الذي يراعي الجوانب البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية، جزءاً مهماً من تقييم أداء الشركات (المناصير، 2013).

آليات الحوكمة: هي الأدوات والإجراءات المحددة التي تستخدمها الشركات لتنفيذ مبادئ الحوكمة. تشمل هذه الآليات هيكل مجلس الإدارة (حجمه، تكوينه، استقلاليته)، لجان المجلس (مثل لجنة المراجعة، لجنة المكافآت)،

سياسات الإفصاح والشفافية، أنظمة الرقابة الداخلية، وحقوق التصويت للمساهمين. تهدف هذه الآليات إلى ضمان الإشراف الفعال على إدارة الشركة، وتقليل تضارب المصالح، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين (الشكري والجهاني، 2021).

الشفافية والإفصاح: هما من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات. تشير الشفافية إلى توفير معلومات واضحة ودقيقة وشاملة عن أنشطة الشركة وأدائها وهيكلها الإداري. أما الإفصاح فيشير إلى عملية نشر هذه المعلومات للجمهور والمستثمرين في الوقت المناسب. يشمل الإفصاح المعلومات المالية (مثل البيانات المالية والتقارير السنوية) والمعلومات غير المالية (مثل استراتيجيات الشركة وممارسات الحوكمة). تساهم الشفافية والإفصاح في تعزيز ثقة المستثمرين وتقليل عدم تماثل المعلومات في السوق (عبد الله وعودة، 2017).

المسؤولية الاجتماعية للشركات: هي مفهوم يشير إلى التزام الشركات بالعمل بطريقة أخلاقية ومسؤولة تجاه المجتمع والبيئة. يتضمن هذا المفهوم مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة الشركة، بالإضافة إلى أهدافها الاقتصادية. تشمل الممارسات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الاستدامة البيئية، حقوق العمال، التنمية المجتمعية، وأخلاقيات العمل. يُعتبر هذا المفهوم جزءاً مهماً من الحوكمة الحديثة للشركات، حيث يساهم في تحسين سمعة الشركة وعلاقتها مع أصحاب المصلحة (أحمد وإبراهيم، 2019).

1.8 المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة شاملة ومتكاملة من المنطلقات النظرية التي تشكل الأساس لفهم وتحليل العلاقة المعقدة بين حوكمة الشركات وأدائها. في البداية، سيتم تعريف مفهوم حوكمة الشركات بشكل دقيق ومفصل، مع التركيز على أبعادها الرئيسية التي تشمل هيكل مجلس الإدارة وتكوينه، آليات حماية حقوق المساهمين، سياسات الشفافية والإفصاح، وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. سيتم استعراض التطور التاريخي لمفهوم الحوكمة وكيف تغيرت أهميتها وتطبيقاتها مع مرور الوقت، خاصة في ضوء الأزمات المالية العالمية والفضائح المؤسسية الكبرى التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة.

كما سيتم تحديد وتحليل المؤشرات الرئيسية لقياس أداء الشركات بشكل شامل، متجاوزين المؤشرات المالية التقليدية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، لتشمل أيضاً المؤشرات غير المالية مثل رضا العملاء، معدلات الابتكار، الاستدامة البيئية، ورضا الموظفين. سيتم مناقشة أهمية هذه المؤشرات المتنوعة في تقديم صورة أكثر شمولية وتوازناً لأداء الشركات، خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

ستعمق الدراسة في استكشاف الآليات النظرية التي تربط بين ممارسات الحوكمة الجيدة وتحسين أداء الشركات، مستندة إلى مجموعة واسعة من النظريات الاقتصادية والإدارية. سيتم التركيز بشكل خاص على نظرية الوكالة، التي تفسر كيف يمكن لآليات الحوكمة أن تقلل من تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، ونظرية أصحاب المصلحة، التي توسع نطاق مسؤولية الشركة لتشمل جميع الأطراف المتأثرة بأنشطتها. بالإضافة إلى ذلك، ستتم مناقشة نظرية الموارد ونظرية الإشارة لفهم كيف يمكن للحوكمة الجيدة أن تشكل مصدراً للميزة التنافسية وتحسين سمعة الشركة في السوق.

سيتم إيلاء اهتمام خاص لدراسة تأثير البيئة القانونية والتنظيمية على فعالية ممارسات الحوكمة وعلاقتها بأداء الشركات. كما سيتم استكشاف دور الثقافة التنظيمية والقيم المؤسسية في تشكيل ممارسات الحوكمة وتأثيرها على الأداء، مع التركيز على كيفية خلق ثقافة تنظيمية تدعم وتعزز الممارسات الجيدة للحوكمة. ستتناول الدراسة بعمق التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات في تطبيق ممارسات الحوكمة الفعالة، بما في ذلك مقاومة التغيير، تكاليف التنفيذ، وصعوبات قياس الأثر. سيتم تقديم استراتيجيات وحلول مبتكرة للتغلب على هذه التحديات.

2 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 الدراسات السابقة

دراسة المناصير (2013) بعنوان: "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية. كما سعت إلى تقييم مدى التزام هذه الشركات بقواعد الحوكمة من خلال مقارنة إفصاحاتها في التقارير السنوية مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. اتبعت الدراسة منهجية كمية تحليلية، حيث اعتمدت على استبيان الإفصاح عن تطبيق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية كأداة لقياس مدى تطبيق قواعد الحوكمة. تضمن الاستبيان أربعة محاور رئيسية هي: قواعد مجلس الإدارة، قواعد اجتماعات الهيئة العامة، قواعد حقوق المساهمين، وقواعد الإفصاح والشفافية. وقد قاست الدراسة أداء الشركات باستخدام مجموعة من النسب المالية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم وغيرها. شملت عينة الدراسة 153 شركة خدمية مساهمة عامة أردنية خلال الفترة 2009-2011، مع استبعاد 21 شركة لنقص البيانات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: احتلت قواعد الإفصاح والشفافية المرتبة الأولى من حيث التطبيق، تلتها قواعد حقوق المساهمين ثم قواعد مجلس الإدارة وأخيراً قواعد اجتماعات الهيئة العامة. كما وجدت أن 85% من الشركات المدروسة تطبق قواعد حوكمة الشركات. ولم تجد الدراسة أثراً ذا دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة ككل على مؤشرات الأداء المالي للشركات. إلا أنها وجدت أن قواعد حقوق المساهمين ترتبط إيجابياً بالعائد على الأصول وربحية السهم. قدمت الدراسة عدة توصيات منها: ضرورة التركيز على تطبيق قواعد حوكمة الشركات المتعلقة بحقوق المساهمين نظراً لتأثيرها الإيجابي على بعض مؤشرات الأداء. كما أوصت بتعزيز الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بلجنة الترشيحات والمكافآت لضمان تلبية احتياجات الشركات وربط المكافآت بالأداء المتميز. واقترحت الدراسة ضرورة مواءمة نظم المكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للشركات لتحسين أدائها على المدى الطويل.

دراسة (2013) Todorović بعنوان : "Impact Of Corporate Governance On Performance Of

Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور حوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات في جمهورية صربسكا. سعت الدراسة إلى تقييم مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومستوى الأداء في الشركات المدرجة في السوق الرسمي لبورصة بانيا لوكا. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية باستخدام تحليل بطاقة الأداء المتوازن لتقييم تطبيق ممارسات ومبادئ حوكمة الشركات على عينة من 19 شركة. تم قياس الأداء المالي من خلال تحديد هامش الربح الصافي وربحية السهم لنفس العينة من الشركات. كما تم مقارنة النتائج مع نتائج تحليل مماثل للشركات المدرجة في بورصة فيينا لتحديد تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. حيث أظهرت النتائج أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات من خلال زيادة الربحية والعوائد، وتحسين القدرة التنافسية والمصدقية والعلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المستثمرين والشركاء التجاريين والموظفين والعملاء. بينت الدراسة أن الشركات التي تتبنى أعلى معايير الحوكمة تقلل من العديد من المخاطر الناجمة عن العمليات اليومية، مما يمكنها من جذب المستثمرين الذين يمكن أن يساعدوا في تمويل النمو والتطوير المستقبلي. قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات. أوصت بضرورة تطوير مجموعة من المعايير لتقييم ممارسات حوكمة الشركات. دعت الدراسة إلى سن لوائح محددة للإفصاح الإلزامي والطوعي عن المعلومات وتعيين سلطة مختصة للتصديق على شفافية معلومات الشركات. اقترحت الدراسة أن تقوم الشركات بتطوير لوائح حوكمة تركز على ثقافة الأعمال والأخلاقيات، وتنفيذ نظام لضمان المعاملة المتساوية بين المساهمين. أخيراً، أكدت الدراسة على أهمية الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مما يساعد المستثمرين على تقييم جودة ممارسات الحوكمة والحد من مخاطر الاستثمار.

دراسة (2017) Naimah بعنوان: "The Role of Corporate Governance in Firm Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور حوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات. استخدمت الدراسة آليات حوكمة الشركات ومؤشر إدراك حوكمة الشركات (CGPI) كمقاييس للحوكمة. اتبعت الدراسة منهجية كمية، حيث شملت عينة الدراسة الشركات التي شاركت في جائزة CGPI خلال الفترة من 2005 إلى 2014. تم استخدام تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين متغيرات آليات حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة من جهة، والربحية من جهة أخرى. شملت آليات حوكمة الشركات حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، والمديرين الخارجيين، وحجم لجنة التدقيق، واجتماعات لجنة التدقيق، وجودة التدقيق، أما المتغيرات الضابطة فكانت الرافعة المالية وحجم الشركة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. حيث وجدت أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر سلباً على الربحية. أظهرت النتائج أن اجتماعات لجنة التدقيق وجودة التدقيق ومؤشر CGPI تؤثر إيجاباً على الربحية. كما كشفت النتائج عن تأثير سلبي للرافعة المالية وحجم الشركة على الربحية. في ضوء هذه النتائج، يمكن استنتاج عدة توصيات. منها ضرورة إعادة النظر في تكوين مجالس الإدارة لتحقيق التوازن الأمثل بين الاستقلالية والفعالية. كما أوصت بتعزيز دور لجان التدقيق وتحسين جودة عمليات التدقيق لما لها من أثر إيجابي على الأداء المالي. وأوصت أيضاً بتشجيع الشركات على تحسين ممارسات الحوكمة لديها للاستفادة من التأثير الإيجابي على الربحية. واقترحت الدراسة، ضرورة مراعاة حجم الشركة والرافعة المالية عند تقييم أداء الشركات، نظراً لتأثيرهما السلبي على الربحية.

دراسة أبو عمشة (2013): "تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وآثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت"

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في نظام الشركات السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بتحليل نصوص نظام الشركات الجديد استناداً إلى مقياس الحوكمة الدولي وفقاً لمعايير البنك الدولي. كما أجرى الباحث مقارنة بين الوضع في المملكة العربية السعودية وثلاث دول أخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ومصر. يمكن استنتاج أن الباحث قد توصل إلى تقييم لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في نظام الشركات السعودي الجديد مقارنة بالمعايير الدولية والممارسات في الدول الأخرى المذكورة. قدمت الدراسة عدة توصيات مهمة. اقترحت إنشاء جهاز مستقل يُعنى بالإشراف ومتابعة تطبيق الحوكمة في قطاع الأعمال، مستشهدة بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية. أوصت الدراسة بنشر التوعية وتعزيز الالتزام بالقوانين بشكل فعال. دعت الدراسة إلى وضع قانون موحد لتنظيم الشركات الأجنبية، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وتكييفها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. شددت الدراسة على ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية في تنظيم الشركات الحكومية لخلق بيئة جاذبة للاستثمار، تماشياً مع رؤية المملكة 2030.

دراسة عبد الله وعودة (2017) بعنوان: "حوكمة الشركات، تقويم الأداء الاجتماعي، للوحدات الاقتصادية"

هدفت الدراسة إلى تحليل دور حوكمة الشركات في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، بهدف الكشف عن مدى التزام هذه الوحدات بمسؤولياتها الاجتماعية. تناولت الدراسة مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها الأساسية مثل العدل والشفافية والمسؤولية والمساءلة، وأهمية هذه المبادئ في تحسين الأداء الاجتماعي والاقتصادي للوحدات الاقتصادية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بتحليل النصوص

النظامية المتعلقة بحوكمة الشركات، واستندت إلى مقياس الحوكمة الدولي وفقاً لمعايير البنك الدولي. كما قارنت الدراسة بين الوضع في المملكة العربية السعودية وثلاث دول أخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ومصر.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. أكدت على أن حوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى تقليل المخاطر، وتحفيز الأداء، وتحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال، وتعزيز الشفافية والمساءلة الاجتماعية. أوضحت النتائج أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم يمثل سبيل التقدم للأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل. بينت الدراسة أن حوكمة الشركات تلعب دوراً مهماً في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية من خلال الفحص المستقل والمساءلة. قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات. أوصت بإنشاء جهاز مستقل للإشراف ومتابعة تطبيق الحوكمة في قطاع الأعمال، مستشهدة بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية. دعت الدراسة إلى نشر التوعية وتعزيز الالتزام بالقوانين بشكل فعال. اقترحت وضع قانون موحد لتنظيم الشركات الأجنبية، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وتكييفها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. كما شددت على ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية في تنظيم الشركات الحكومية لخلق بيئة جاذبة للاستثمار، تماشياً مع رؤية المملكة 2030.

دراسة (Mustafa et al., 2018) بعنوان: "The Impact of Corporate Governance on Company Performance: A Study among Medium and Large Enterprises in Kosovo"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات المتوسطة والكبيرة في كوسوفو، وتحديد العوامل المؤثرة في تبني ممارسات الحوكمة. اتبعت الدراسة منهجية كمية، حيث استخدمت استبياناً لجمع البيانات من عينة شملت 87 مديراً من 87 شركة متوسطة وكبيرة في كوسوفو. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. أظهرت أن تأثير حوكمة الشركات على الأداء يميل إلى أن يكون أكبر في الشركات الكبيرة. كما أكدت النتائج أن حجم الشركة، ومستوى الاستثمار، والأنشطة التصديرية، وعمر الشركة في السوق هي

محددات ذات دلالة إحصائية لتبني ممارسات حوكمة الشركات. بينت النتائج أن الشركات الأكبر حجماً، وذات الاستثمارات الكبيرة، والخبرة الأطول في السوق تميل إلى تبني المزيد من ممارسات حوكمة الشركات. قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات. حيث أكدت على ضرورة إجراء المزيد من البحوث حول تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات في كوسوفو. كما اقترحت توسيع نطاق الدراسة لتشمل قطاعات وأحجام مختلفة من الشركات. كما أوصت أيضاً بتعزيز الوعي بأهمية حوكمة الشركات بين الشركات المتوسطة والصغيرة. أخيراً، دعت إلى تطوير سياسات وبرامج لتشجيع تبني ممارسات الحوكمة في الشركات الكوسوفية.

دراسة الألمعي (2018) بعنوان: "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين. سعت الدراسة إلى تحليل تأثير عدة عوامل مرتبطة بحوكمة الشركات، وهي حجم مجلس الإدارة، وتركيبه المجلس من حيث وجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى عدد أعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها. وقد تم قياس الأداء المالي من خلال مؤشرين رئيسيين هما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاستدلالي، حيث قام الباحث بجمع البيانات الشاملة عن موضوع الدراسة للوصول إلى فهم واضح لمشكلة البحث. واعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل لشركات التأمين، حيث تم جمع البيانات اللازمة من خلال التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات. وقد تم استخدام هذه البيانات لتحليل العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة. فقد أظهرت وجود أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين، سواء من حيث العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية. كما وجدت الدراسة أن وجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين في مجلس الإدارة له تأثير على الأداء المالي. وأكدت النتائج أيضاً على وجود علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات. وفيما يتعلق بلجنة المراجعة، أظهرت الدراسة أن كلاً من عدد أعضاء اللجنة وعدد اجتماعاتها

له تأثير على الأداء المالي لشركات التأمين. قدمت الدراسة عدة توصيات هامة بناءً على نتائجها. فقد أوصت بضرورة قيام إدارات شركات التأمين بزيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، وذلك بهدف الوصول إلى النسبة المثلى لتطبيق قواعد الحوكمة، مما يضمن التأثير الإيجابي على الأداء المالي. كما شددت الدراسة على أهمية دعم الإدارات المرتبطة بالحوكمة داخل الشركة، مثل إدارة المراجعة الداخلية، لما لها من دور في تحسين الأداء المالي. وأخيراً، أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث العلمية في مجال حوكمة شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، مما يساهم في تعميق الفهم وتطوير الممارسات في هذا المجال الحيوي.

دراسة عز الدين (2019) بعنوان: "أثر تطبيق آليات الحوكمة على تحسين أداء الشركات المدرجة في سوق المال : حالة في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام شركات المساهمة الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات، مع التركيز على دراسة حالة شركة صيدال. سعت الدراسة إلى تحليل تطبيق خمسة مبادئ رئيسية للحوكمة وهي: ممارسات التدقيق، حقوق المساهمين ودور أصحاب المصالح، دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، مهام وواجبات الإدارة التنفيذية، والإفصاح والشفافية. كما هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق هذه الآليات على الأداء المالي للشركة. اتبعت الدراسة منهجية دراسة الحالة، حيث تم اختيار شركة صيدال كنموذج للتحليل. استخدمت الدراسة أساليب التحليل الكمي والنوعي لتقييم مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على الأداء المالي. تم جمع البيانات من خلال مراجعة التقارير المالية والإدارية للشركة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع المسؤولين وتحليل الوثائق ذات الصلة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة. أولاً، أكدت على التزام شركة صيدال بمبادئ حوكمة الشركات الخمسة المعتمدة في الدراسة. ثانياً، لم تجد الدراسة أثراً ذا دلالة إحصائية لآليات الحوكمة المعتمدة بشكل منفصل على الأداء المالي للشركة، باستثناء آلية مهام وواجبات الإدارة التنفيذية التي أظهرت تأثيراً إيجابياً. ثالثاً، كشفت الدراسة أن تطبيق جميع آليات الحوكمة مجتمعة، في ظل وجود علاقة تفاعلية بينها، كان له أثر إيجابي على مستوى الأداء المالي في شركة صيدال. في ضوء هذه النتائج، يمكن استنتاج عدة توصيات واقتراحات.

أولاً، ضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل متكامل في الشركات الجزائرية، نظراً لتأثيرها الإيجابي على الأداء المالي عند تطبيقها مجتمعة. ثانياً، إيلاء اهتمام خاص لتطوير وتفعيل دور الإدارة التنفيذية، حيث أظهرت الدراسة تأثيرها الإيجابي على الأداء المالي. ثالثاً، إجراء المزيد من الدراسات على عينة أكبر من الشركات الجزائرية لتعميم النتائج وتحديد أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات. رابعاً، تطوير برامج تدريبية وتوعوية لتعزيز فهم وتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية.

دراسة الجريان (2019) بعنوان: "حوكمة الشركات وأثرها على أداء أسواق الأوراق المالية: دراسة حالة سوق العراق للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات ودورها في تحسين أداء سوق الأوراق المالية، وتوضيح كيفية الاستفادة من مبادئ وآليات حوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية العراقية لتحسين الأداء ورفع كفاءة السوق. اتبعت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا، حيث تناولت مفهوم حوكمة الشركات ومبادئ وآلياتها، وقامت بتحليل دورها في الكشف عن المعلومات وتحقيق كفاءة سوق المال. توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، أبرزها الدور الفعال والمهم لحوكمة الشركات في تحسين أداء أسواق الأوراق المالية من خلال تطبيق مبادئ وآلياتها. وأكدت على أهمية تفعيل دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والرقابة الداخلية والخارجية في حماية حقوق المستثمرين وتعزيز كفاءة السوق. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات، وتفعيل الرقابة على الأداء. كما اقترحت تعزيز دور الجهات الرقابية في متابعة تطبيق معايير الحوكمة، وتوفير برامج تدريبية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية لرفع مستوى الوعي بأهمية الحوكمة وآلياتها.

دراسة أحمد وإبراهيم (2019) بعنوان: "أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة إلى تحليل ومناقشة أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي للشركات الصناعية المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة من 2008 إلى 2012. اتبعت الدراسة المنهج التجريبي، حيث استخدمت نموذج جونز المعدل (1995) لقياس مدى ممارسة شركات العينة للحوكمة. كما استخدمت النموذج المعتمد في الدراسات والبحوث الضريبية لقياس التخطيط الضريبي، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للشركات عينة الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. لم تجد الدراسة أثراً لحوكمة الشركات في التخطيط الضريبي. أظهرت النتائج أن التقاطع بين حوكمة الشركات والقواعد الضريبية لا يعود إلى قصور في نظم الحوكمة، بل إلى اختلاف المنطلقات الأساسية لكل منهما. كشفت الدراسة أن الشركات المساهمة العراقية تمارس التخطيط الضريبي وفقاً لنتائج تحليل قوائمها المالية. أوضحت النتائج أن اختيار الشركة لاستراتيجيتها الضريبية يعتمد على الأهداف الذاتية للإدارة، بغض النظر عن توافقها مع أهداف الإدارة الضريبية وأهداف المجتمع. في ضوء هذه النتائج، يمكن استنتاج عدة توصيات. ضرورة إعادة النظر في التشريعات الضريبية لتحقيق التوازن بين مصالح الشركات والمصلحة العامة. كذلك تعزيز آليات الرقابة على ممارسات التخطيط الضريبي للشركات لضمان عدم تعارضها مع المصلحة العامة. كما أوصت الدراسة بتطوير برامج توعية للشركات حول أهمية الموازنة بين أهدافها الخاصة والمسؤولية الاجتماعية. وأخيراً أوصت بإجراء المزيد من الدراسات لتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي في قطاعات أخرى وفترات زمنية مختلفة.

دراسة الشكري والجهاني (2021) بعنوان: "أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقية تحليلية)"

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم. كما سعت إلى استكشاف واقع الحوكمة في هذه المصارف. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي، حيث شملت عينة الدراسة أربعة مصارف تجارية خلال الفترة من 2011 إلى 2017. استخدمت الدراسة مجموعة من الاختبارات الإحصائية، أبرزها اختبار التباين الأحادي واختبار الانحدار الخطي المتعدد. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. أولاً، وجدت أثراً ذا دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة ونسبة ملكية أعضائه في المصرف على العائد على الأصول. ثانياً، أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف على العائد على السهم. ثالثاً، كشفت الدراسة أن معظم المصارف تتبع بشكل ظاهري القواعد والمعايير الواردة في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010، وإن لم يكن ذلك بشكل مثالي. قدمت الدراسة عدة توصيات مهمة. أولاً، أوصت بإلزام المصارف التجارية باتباع دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. ثانياً، اقترحت إيجاد نموذج موحد لقياس مستوى الالتزام بالحوكمة على صعيد القطاع المصرفي. ثالثاً، شددت على ضرورة إعطاء الآليات ذات التأثير المباشر على الأداء المالي الاهتمام الكافي والأولوية من قبل الجهات المختصة.

دراسة Al-Salahin (2021) بعنوان: "الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال توضيح مفهومها، واستعراض نشأتها وتطورها، وبيان أهدافها ومجالاتها ومشروعيتها. كما سعت إلى عرض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحوكمة في المصارف التقليدية ونظيراتها في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لتطوير الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية وصفية، حيث قامت بمراجعة

الأدبيات المتعلقة بالحوكمة ومعاييرها، بالإضافة إلى الجوانب الشرعية المرتبطة بها. كما استندت إلى تحليل النصوص الشرعية والقواعد الكلية والمقاصد المرعية لتحديد مشروعية الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة أكدت على أن الحوكمة بمبادئها ومعاييرها، وما تتطلبه من شفافية ونزاهة، تعتبر صمام الأمان للمؤسسات المالية عموماً والإسلامية منها على وجه الخصوص. كما أشارت إلى أن التوازن بين المصالح المتعارضة للأطراف المختلفة هو من أهم أهداف الحوكمة. أوضحت النتائج أن المعرفة النظرية بأدبيات الحوكمة لا تكفي، بل يجب أن يرافقها تطبيق حازم وتدقيق مستنير. بينت النتائج أن الحوكمة الإسلامية توفر حماية شاملة لكل من يتأثر بنشاط المؤسسة المالية الإسلامية. أكدت النتائج على أن الرقابة الشرعية هي المكون الرئيس للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مما يستدعي تطويرها وتفعيلها. وأخيراً، أبرزت الدراسة أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ونظيراتها التقليدية. قدمت الدراسة عدة توصيات هامة. أوصت المؤسسات المالية الإسلامية باعتماد مبادئ الحوكمة ومعاييرها لتحقيق استثمار وادخار آمنين. دعت الدراسة إلى إنشاء مؤسسات للحوكمة الإسلامية تعمل على وضع معايير موحدة يتم تطبيقها في جميع المؤسسات المالية الإسلامية. اقترحت تشكيل هيئة إسلامية للتدقيق تكون مستقلة عن المصارف، للتأكد من تطبيق معايير الحوكمة. كما أوصت بإعداد مؤشر متدرج للحوكمة يعتمد على تطبيق أهم معايير الحوكمة، بحيث يتم احتساب النقاط التي تحصل عليها كل مؤسسة وإعلانها بشفافية، مما يحفز المؤسسات المالية الإسلامية على تحسين أدائها وبتيح للمتعاملين اتخاذ قرارات مستنيرة.

دراسة عبد الله (2022) بعنوان: "متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتحسين جودة أداء الجمعيات الأهلية"

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتحسين جودة أداء الجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى تحديد المهارات الأساسية والمعوقات التي تواجه تطبيق هذه المتطلبات. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية شاملة، حيث قامت بتحليل تأثير الحوكمة الإلكترونية على أداء الجمعيات الأهلية من خلال استعراض الأدبيات السابقة وتقييم الإفصاحات السنوية للجمعيات مقارنة بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق

المالية. كما استخدمت الدراسة استبيانات لقياس مدى تطبيق القواعد الإرشادية للحوكمة الإلكترونية. توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الإلكترونية تساهم في تحسين كفاءة وفعالية استخدام الموارد، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أفضل للمواطنين. كما أظهرت النتائج أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً متزايداً في مجالات غير تقليدية مثل التأثير في صناعة السياسات والمشاركة في قضايا التنمية البشرية. ومع ذلك، واجهت الجمعيات تحديات في تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل كامل، مما أثر على جودة أداؤها. قدمت الدراسة عدة توصيات، منها ضرورة تعزيز تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين والإفصاح والشفافية، نظراً لتأثيرها الإيجابي على الأداء. كما أوصت بضرورة الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بلجنة الترشيحات والمكافآت لضمان تلبية احتياجات الشركات وربط المكافآت بالأداء المتميز. وأكدت على أهمية التدريب المستمر للعاملين في الجمعيات الأهلية لرفع كفاءتهم وتحسين أداؤهم.

دراسة الزهراني وعبد المجيد (2023) بعنوان: "أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير خصائص آليات حوكمة الشركات، وتحديدًا مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة في الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي خلال الفترة من 2003م حتى 2020م. اتبعت الدراسة منهجية كمية تحليلية، حيث تم قياس التخطيط الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعال، بينما تم قياس قيمة الشركة باستخدام مؤشر Tobin's Q. واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية للشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي خلال فترة الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة. أولاً، وجدت اختلافات جوهرية في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي. ثانياً، كشفت عن وجود تأثير سلبي ومعنوي لعملية التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المساهمة المدرجة. ثالثاً، أظهرت الدراسة وجود دور

منظم ومعدل لتطبيق آليات حوكمة الشركات في العلاقة بين عملية التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. قدمت الدراسة عدة توصيات مهمة. أولاً، أوصت بضرورة توعية أصحاب المصالح والمهتمين بالشركات السعودية بتأثير آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات التخطيط الضريبي غير القانونية، وإسهامها الإيجابي في تعظيم قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية السعودي. ثانياً، اقترحت إضافة عقوبات قوية ورادعة على الشركات ومجالس إدارتها في حال اكتشاف ممارسة التخطيط الضريبي غير القانوني في التقارير المالية السنوية للشركات السعودية.

دراسة (2023) Miao بعنوان: "The effect of corporate governance on firm performance: perspectives from an emerging market"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير سمات حوكمة الشركات على أداء الشركات في باكستان. تناولت الدراسة عدة متغيرات لحوكمة الشركات مثل تكرار اجتماعات التدقيق، وتركز الملكية، وتكرار اجتماعات مجلس الإدارة، والملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية، والتنوع الجنسي في مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، وحجم مجلس الإدارة، وسمعة التدقيق، وتعويضات الرئيس التنفيذي. اتبعت الدراسة منهجية كمية، حيث استخدمت طريقة المربعات الصغرى المجمعة لتقدير العلاقة بين سمات حوكمة الشركات ومقاييس أداء الشركات) العائد على الأصول ومؤشر (Tobin's Q) شملت عينة الدراسة شركات قطاع الأسمنت وقطاع الطاقة المدرجة في بورصة باكستان خلال الفترة من 2009 إلى 2022. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة أظهرت أن نظام حوكمة الشركات في قطاع الطاقة لا يختلف عن قطاع الأسمنت. كما وجدت أن مؤشر Tobin's Q أقل من العائد على الأصول في كلا القطاعين. كما كشفت الدراسة أن الشركات في قطاع الطاقة أقدم في المتوسط من الشركات في قطاع الأسمنت، لكنها أظهرت عوائد أقل مقارنة بشركات قطاع الأسمنت. قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات. حيث أوصت بضرورة وجود قانون موحد لحوكمة الشركات في باكستان. كما دعت إلى

تطبيق ممارسات جيدة لحوكمة الشركات تراعي الطبيعة الخاصة لكل شركة. اقترحت الدراسة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لتوسيع نطاق البحث ليشمل قطاعات أخرى وفترات زمنية مختلفة. وأخيراً أكدت على أهمية استخدام مقاييس أداء متنوعة تشمل الأدوات المحاسبية والسوقية في الدراسات المستقبلية.

دراسة الصالح (2023) بعنوان: "حوكمة نظام الشركات السعودي 1443هـ في ضوء رؤية 2030 وأثره على جذب الاستثمارات واستقرار الاقتصاد السعودي"

أوضحت الحاجة ملحة في الآونة الأخيرة لتبني مفهوم الحوكمة على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الغير ربحي في ضوء التحولات الاقتصادية والسياسية، حيث تعد الحوكمة بمثابة أداة تضمن التطبيق الفعال للأنظمة والسياسات وتدعم اتخاذ القرارات. تناولت هذه الدراسة بالعرض والتحليل مدى حوكمة نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للنصوص النظامية، حيث تم تحليل نصوص نظام الشركات الجديد بالاستناد إلى مقياس الحوكمة الدولي حسب مقاييس البنك الدولي ومقارنته مع الوضع في ثلاث دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ومصر. كما قدم الباحث توصية بشأن موضوع هذه الدراسة كالاتي: إنشاء جهاز مستقل يعنى بإشراف ومتابعة تطبيق الحوكمة في قطاع الأعمال كما في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، ونشر التوعية وتعزيز الالتزام بالقوانين بشكل فعال، وضع قانون موحد لتنظيم الشركات الأجنبية بالاستعانة بأفضل الممارسات الدولية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وتكييفها بما يتواءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، وذلك من أجل العمل على بلورة منظومة متكاملة من القوانين التشريعات الداعمة والممكنة للاستثمار الأجنبي في المملكة، لما في ذلك من أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني، ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية في تنظيم الشركات الحكومية من أجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار وفق ما تضمنته رؤية 2030.

دراسة العمري (2024) بعنوان: "دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات السعودية"

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات السعودية، وذلك لعينة من 90 شركة سعودية غير مالية مسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة من 2019 إلى 2022. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات المالية للشركات عينة الدراسة. تم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما تم قياس حوكمة الشركات باستخدام مؤشر حوكمة الشركات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين مؤشر حوكمة الشركات ومعدل العائد على الأصول، وكذلك بين مؤشر حوكمة الشركات ومعدل العائد على حقوق الملكية. وجدت الدراسة علاقة معنوية بين نسبة الرفع المالي وتحقيق الشركة ربح (أو خسارة) ومعدل العائد على الأصول. لم تجد الدراسة علاقة معنوية بين حجم وعمر الشركة ومعدل العائد على الأصول. أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين تحقيق الشركة ربح (أو خسارة) ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما لم توجد علاقة معنوية بين حجم وعمر الشركة ونسبة الرفع المالي ومعدل العائد على حقوق الملكية. قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات. أوصت بضرورة تعزيز تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في الشركات السعودية لرفع كفاءة الأداء المالي. دعت الدراسة إلى زيادة الوعي بأهمية الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للشركات. اقترحت الدراسة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لتوسيع نطاق البحث ليشمل قطاعات أخرى وفترات زمنية مختلفة. شددت الدراسة على أهمية تطوير برامج تدريبية للشركات لتعزيز فهم وتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال.

دراسة Bui & Krajcsák (2024) بعنوان: "The impacts of corporate governance on firms' performance: from theories and approaches to empirical findings"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المدرجة في فيتنام خلال الفترة من 2019 إلى 2021. سعت الدراسة إلى فهم كيفية تأثير ممارسات الحوكمة الفعالة على النتائج

المالية للشركات. اتبعت الدراسة منهجية كمية، حيث استخدمت طريقة العزوم المعممة (GMM) لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي المحتملة. تم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر Tobin's Q والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. كما تم حساب مؤشرات الحوكمة استناداً إلى معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. حيث وجدت علاقة إيجابية بين الشفافية والإفصاح والأداء المالي. أظهرت النتائج ارتباطاً إيجابياً بين حوكمة الشركات وحجم الشركة. لاحظت النتائج انخفاضاً في درجات مؤشر الشفافية والمعلومات في عام 2021 مقارنة بعامي 2019 و2020 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. ولم تجد الدراسة علاقة بين مؤشر حقوق المساهمين ومسؤولية مجلس الإدارة والأداء المالي، مما يختلف عن نتائج الدراسات السابقة. قدمت الدراسة عدة توصيات. حيث دعت صانعي السياسات إلى تطوير معايير لتقييم ممارسات حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بسن لوائح محددة للإفصاح الإلزامي والطوعي عن المعلومات. كما اقترحت تعيين سلطة مختصة للتصديق على شفافية معلومات الشركات. شجعت الدراسة الشركات على تطوير لوائح حوكمة تركز على ثقافة الأعمال والأخلاقيات، وتنفيذ نظام لضمان المعاملة المتساوية بين المساهمين. أخيراً، أكدت الدراسة على أهمية الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مما يساعد المستثمرين على تقييم جودة ممارسات الحوكمة والحد من مخاطر الاستثمار.

2.2 التعليق على الدراسات السابقة:

تُعد حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة نسبياً في عالم الأعمال والإدارة، والتي اكتسبت أهمية متزايدة في العقود الأخيرة. وهي تُعرّف بأنها مجموعة شاملة من المبادئ والممارسات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه عمليات إدارة الشركات بطريقة تضمن الكفاءة والفعالية والشفافية. تشمل حوكمة الشركات عدة جوانب رئيسية، منها تركيبة مجلس الإدارة وآليات عمله، والمسؤولية المالية والإدارية، وسياسات الإفصاح والشفافية، وحقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. الهدف الأساسي من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو ضمان الإدارة الرشيدة والمسؤولة للشركات، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المعنية، وعلى رأسهم المستثمرون والمساهمون. كما تساهم الحوكمة الفعالة في تحسين عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية

والتشغيلية، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتقليل المخاطر المرتبطة بسوء الإدارة أو الفساد. على المدى الطويل، يُتوقع أن تؤدي الممارسات الجيدة للحوكمة إلى تحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركات، وزيادة قدرتها التنافسية في السوق.

في السنوات الأخيرة، شهد مجال حوكمة الشركات اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين والممارسين على حد سواء. وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت مختلف جوانب الحوكمة وتأثيرها على أداء الشركات. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم ملخص شامل ومتعمق لنتائج بعض الدراسات الحديثة التي بحثت في العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأداء الشركات، مع التركيز بشكل خاص على الأداء المالي.

أوجه التوافق في الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات. فقد أظهرت نتائج دراسات المناصير (2013) و Todorović (2013) و Naimah (2017) والألمعي (2018) وعز الدين (2019) والشكري والجهاني (2021) وجود علاقة إيجابية بين تطبيق آليات الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول وربحية السهم والقدرة التنافسية. هذه الدراسات تؤكد أن تطبيق مبادئ الحوكمة، مثل استقلالية مجلس الإدارة، وكفاءة لجان التدقيق، والإفصاح والشفافية، يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركات. كما اتفقت الدراسات على أهمية تفعيل دور مجالس الإدارة ولجان التدقيق في تحسين الأداء المالي للشركات. حيث أشارت دراسات الألمعي (2018) وعز الدين (2019) إلى التأثير الإيجابي لحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته وتكوين لجان المراجعة على مؤشرات الأداء المالي. هذه النتائج تدعم الفكرة القائلة بأن وجود هيكل حوكمة قوي يمكن أن يعزز من كفاءة وفعالية إدارة الشركات، مما ينعكس إيجابياً على أدائها المالي.

أوجه الاختلاف في الدراسات السابقة

تباينت الدراسات في تحديد العوامل الأكثر تأثيراً على الأداء المالي. فبينما ركزت بعض الدراسات على تركيبة مجلس الإدارة وحجمه، أشارت دراسات أخرى إلى أهمية جودة التدقيق ومؤشرات إدراك الحوكمة. على سبيل المثال، ركزت دراسة Naimah (2017) على تأثير اجتماعات لجنة التدقيق وجودة التدقيق على الربحية،

بينما ركزت دراسة الأملعي (2018) على تأثير حجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته. كما اختلفت الدراسات في تحديد مدى تأثير الحوكمة على الأداء باختلاف حجم الشركات وقطاعاتها. حيث أشارت دراسة Mustafa et al. (2018) إلى أن تأثير الحوكمة يكون أكبر في الشركات الكبيرة، مما يشير إلى أن حجم الشركة يمكن أن يكون عاملاً مهماً في تحديد مدى فعالية ممارسات الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، لم تتوصل جميع الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي للحوكمة على الأداء. فقد خلصت دراسة أحمد وإبراهيم (2019) إلى عدم وجود أثر لحوكمة الشركات في التخطيط الضريبي للشركات الصناعية العراقية، مما يشير إلى أن تأثير الحوكمة قد يختلف باختلاف السياقات الاقتصادية والتنظيمية.

الاستفادة من الدراسات السابقة

تقدم هذه الدراسات إطاراً نظرياً وتطبيقياً لفهم العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي في مختلف القطاعات والدول. يمكن الاستفادة من هذه الدراسات في تطوير سياسات وممارسات حوكمة فعالة، من خلال التركيز على العوامل التي أثبتت الدراسات أنها تؤثر إيجابياً على الأداء المالي. كما توفر هذه الدراسات منهجيات بحثية يمكن الاستناد إليها في إجراء دراسات مستقبلية، مما يساهم في توسيع قاعدة المعرفة حول تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي. تساهم نتائج هذه الدراسات في توجيه صانعي السياسات والمديرين نحو تبني ممارسات حوكمة فعالة لتحسين الأداء المالي للشركات. تؤكد هذه الدراسات على ضرورة تعزيز الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وتطوير الأنظمة والقوانين الداعمة لها. كما تشير إلى أهمية مراعاة خصوصية كل قطاع وحجم الشركة عند تطبيق آليات الحوكمة، وضرورة إجراء المزيد من الدراسات لفهم العلاقة بين الحوكمة والأداء في مختلف السياقات الاقتصادية والتنظيمية. هذا الفهم يمكن أن يساعد الشركات في تبني ممارسات حوكمة تتناسب مع ظروفها الخاصة، مما يعزز من فرص تحقيق أداء مالي أفضل.

2.3 الإطار النظري

في السنوات الأخيرة، شهد مجال حوكمة الشركات اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين والممارسين على حد سواء. وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت مختلف جوانب الحوكمة وتأثيرها على أداء الشركات. سيتم هنا تقديم ملخص شامل ومتعمق لمفهوم الحوكمة ونشأته، وأهداف وأهمية حوكمة الشركات، ثم البحث في محددات تطبيق الحوكمة. ثم الانتقال إلى العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأداء الشركات، مع التركيز بشكل خاص على الأداء المالي.

2.4 المبحث الأول: حوكمة الشركات

2.4.1.1 نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات

ظهر مصطلح "الحوكمة" منذ أكثر من ثمانية عقود، حيث يعود أصله إلى عام 1937 عندما نشر الاقتصادي الأمريكي Ronald Coase مقالاً بعنوان طبيعة المؤسسة (The Nature of the Firm). طرح كوز في هذا المقال فكرة محورية مفادها أن نشأة وانتشار المؤسسات يعتمد على آليات التنسيق الداخلية التي تتبناها، والتي تسهم في خفض تكاليف المعاملات التي تفرضها السوق. هذا المفهوم يشير إلى أن المؤسسة قد تكون أكثر كفاءة من السوق في تنظيم بعض التبادلات التجارية.

في سبعينيات القرن العشرين، أعاد الاقتصاديون المؤسسيون، وعلى رأسهم Olivier Williamson، اكتشاف هذه النظرية وتطويرها. وقد خلصت أبحاثهم إلى تعريف الحوكمة بأنها مجموعة الإجراءات التي تضعها المؤسسة موضع التنفيذ بهدف تحقيق التنسيق الفعال. ويتجلى هذا التنسيق في حالتين: الأولى تتعلق بالبروتوكولات الداخلية والترتيبات التنظيمية داخل المؤسسة المتكاملة، سواء من خلال التسلسل الهرمي أو التعاقد أو الشراكة. أما الحالة الثانية فتتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة، حيث يتم استخدام معايير تجعل المؤسسة منفتحة على التعاقد من الباطن. وعليه يمكن أن ندرك بقوة أن الآليات الداخلية للمؤسسة أقوى من آلية السوق. حيث أن آلية السوق تعتمد بشكل رئيسي على العرض والطلب، بينما تتميز المؤسسة بقدرتها على

تخفيض تكاليف الصفقات من خلال أساليب التنسيق الداخلي. هذه المعادلة تفرض تعاملات جديدة في السوق، مما يجعل المؤسسة بفضل فعاليتها قادرة على فرض قواعد جديدة لتنظيم بعض المبادلات في السوق (بوزيان وجلطي 2021).

ظهر مصطلح "حوكمة الشركات (Corporate Governance)" لأول مرة في مجال الأعمال، واستُخدم هذا المفهوم في الأوساط التجارية الأمريكية خلال الثمانينات، ثم انتقل إلى بريطانيا في نهاية العقد نفسه. في المملكة المتحدة، تم تطبيق مفهوم الحوكمة في مجال العلوم السياسية، وذلك في سياق تمويل الحكومة لبرنامج بحثي حول إعادة هيكلة السلطات المحلية. بدأ هذا التوجه مع حكومة مارغريت تاتشر عام 1979، حيث تم تنفيذ سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى تقليص سلطة الهيئات المحلية، التي اعتُبرت غير فعالة ومكلفة من وجهة نظر السلطات المركزية. تضمنت هذه الإصلاحات تعزيز المركزية وخصخصة بعض الخدمات العامة. ومع ذلك، لم تؤد هذه الإجراءات إلى اختفاء الحكومة المحلية البريطانية، بل تمت إعادة هيكلتها لتتوافق مع الإصلاحات والضغط الحكومي الجديدة. هذا التطور في مفهوم الحوكمة يعكس التحول في أساليب الإدارة والتنظيم على المستويين المؤسسي والحكومي (بوزيان وجلطي 2021).

2.4.1.2 أهداف حوكمة الشركات

تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسعى لتعزيز كفاءة وفعالية الشركات وحماية مصالح جميع الأطراف المعنية. يمكن تفصيل هذه الأهداف كما يلي (الشواورة، 2009 ؛ Arturo et al., 2008):

1. تحقيق الشفافية والعدالة: تسعى الحوكمة إلى ضمان الشفافية في جميع معاملات الشركة وعملياتها، وتحقيق العدالة في التعامل مع كافة الأطراف ذات العلاقة. هذا يشمل الإفصاح الدقيق والكامل عن المعلومات المالية وغير المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين والجمهور في الشركة.

2. حماية حقوق المساهمين: تهدف الحوكمة إلى ضمان حقوق المساهمين، بما في ذلك حق التصويت، وحق الحصول على المعلومات، وحق المشاركة في القرارات الرئيسية للشركة. كما تسعى إلى حماية حقوق صغار المساهمين من أي تعسف محتمل من قبل كبار المساهمين أو إدارة الشركة.
3. تحسين الأداء الاقتصادي: تهدف الحوكمة إلى رفع كفاءة الإدارة وتحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركة. يتم ذلك من خلال وضع آليات للرقابة الداخلية، وتحسين عملية صنع القرار، وتقليل الهدر في التكاليف.
4. تعزيز المسؤولية الاجتماعية: تسعى الحوكمة إلى تشجيع الشركات على تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في رفاهية المجتمع.
5. جذب الاستثمارات: من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، تصبح الشركة أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب، مما يساعد في توفير رأس المال اللازم للنمو والتوسع.
6. تحسين القدرة التنافسية: تساهم الحوكمة في تحسين سمعة الشركة وتعزيز ثقة العملاء والموردين، مما يزيد من قدرتها التنافسية في السوق.
7. إدارة المخاطر: تهدف الحوكمة إلى وضع أنظمة فعالة لإدارة المخاطر وتحديدتها والتعامل معها بشكل استباقي، مما يقلل من احتمالية حدوث أزمات مالية أو تشغيلية.
8. ضمان التوازن بين المصالح: تسعى الحوكمة إلى تحقيق التوازن بين مصالح الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، بما في ذلك الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع ككل.
9. تعزيز الاستقرار والنمو المستدام: من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، تهدف الشركات إلى تحقيق الاستقرار والنمو المستدام على المدى الطويل، مما يضمن استمراريته وقدرتها على خلق القيمة لجميع الأطراف المعنية.
10. تحسين الكفاءة التشغيلية: تهدف الحوكمة إلى تحسين العمليات الداخلية للشركة، وتعزيز التنسيق بين مختلف الأقسام والإدارات، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، تساهم حوكمة الشركات في بناء مؤسسات قوية وقادرة على المنافسة والاستمرار في بيئة الأعمال المتغيرة، مع الحفاظ على مصالح جميع الأطراف المعنية وتعزيز الثقة في النظام الاقتصادي ككل.

2.4.1.3 محددات حوكمة الشركات

محددات حوكمة الشركات هي العوامل والظروف التي تؤثر على تطبيق وفعالية ممارسات الحوكمة في الشركات. إن فهم وإدارة هذه المحددات بشكل فعال يساعد الشركات على تطوير وتطبيق نظام حوكمة قوي وفعال، مما يعزز أداؤها وقدرتها التنافسية ويحمي مصالح جميع الأطراف المعنية. يمكن تقسيم هذه المحددات إلى فئتين رئيسيتين: المحددات الداخلية والمحددات الخارجية (موسى، 2010؛ عطية 2019). فيما يلي شرح مفصل لهذه المحددات:

أولاً: المحددات الداخلية

1. الهيكل التنظيمي للشركة: يشمل هذا توزيع السلطات والمسؤوليات بين مختلف المستويات الإدارية، وتحديد خطوط الاتصال والتقارير. هيكل تنظيمي واضح وفعال يسهل تطبيق مبادئ الحوكمة.
2. نظام الرقابة الداخلية: يتضمن الإجراءات والسياسات التي تضعها الشركة لضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية والتشغيلية، وحماية أصول الشركة، والامتثال للقوانين واللوائح.
3. آليات اتخاذ القرار: تشمل الطرق والإجراءات المتبعة في صنع القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، ومدى مشاركة مختلف الأطراف في هذه العملية.
4. مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية: يلعب تكوين مجلس الإدارة وكفاءته، وكذلك العلاقة بينه وبين الإدارة التنفيذية، دورًا حاسمًا في فعالية الحوكمة.
5. سياسات الإفصاح والشفافية: تحدد هذه السياسات نوع وحجم المعلومات التي يتم الكشف عنها للمساهمين والجمهور، وكيفية إيصال هذه المعلومات.

6. إدارة المخاطر: تشمل الاستراتيجيات والأنظمة المستخدمة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي تواجه الشركة.

7. حقوق المساهمين: تتضمن السياسات والإجراءات التي تضمن حماية حقوق المساهمين، بما في ذلك حق التصويت والمشاركة في القرارات الرئيسية.

ثانيًا: المحددات الخارجية

1. الإطار القانوني والتنظيمي: يشمل القوانين واللوائح التي تنظم عمل الشركات، مثل قانون الشركات، وقوانين الأوراق المالية، وقوانين حماية المستهلك.
2. البيئة الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية العامة، مثل معدلات النمو والتضخم وأسعار الفائدة، على قرارات الشركة وممارسات الحوكمة.
3. البيئة السياسية: يمكن للاستقرار السياسي وطبيعة النظام السياسي أن يؤثرًا على تطبيق مبادئ الحوكمة.
4. معايير المحاسبة والمراجعة: تلعب المعايير المحاسبية المطبقة وجودة عمليات المراجعة دورًا مهمًا في ضمان دقة وشفافية التقارير المالية.
5. ضغوط المستثمرين وأصحاب المصالح: يمكن للمستثمرين المؤسسيين والأفراد، وكذلك الجهات الأخرى مثل النقابات والمنظمات غير الحكومية، أن يمارسوا ضغوطًا على الشركات لتحسين ممارسات الحوكمة.
6. المنافسة في السوق: تدفع المنافسة القوية الشركات إلى تحسين ممارسات الحوكمة لجذب الاستثمارات وتحسين أدائها.
7. الثقافة المجتمعية: تؤثر القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع على مدى تقبل وتطبيق مبادئ الحوكمة.
8. التكنولوجيا: يمكن للتطورات التكنولوجية أن تؤثر على كيفية تطبيق الشركات لممارسات الحوكمة، خاصة في مجالات الإفصاح والشفافية.

9. المعايير الدولية: تلعب المعايير والمبادئ الدولية للحوكمة، مثل تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، دورًا في تشكيل ممارسات الحوكمة على المستوى المحلي.

2.4.1.4 أهمية حوكمة الشركات

تكمّن أهمية حوكمة الشركات الجيدة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية الهامة، وفقًا لما أشار إليه Doidge (2007). تتضمن هذه الأهداف:

1. تعزيز جاذبية الاستثمار: تساهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخفض تكاليف التمويل.

2. الحفاظ على رأس المال المحلي: تحد من تسرب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.

3. مكافحة الفساد: تساعد في الحد من الفساد المالي والإداري، مما يساهم في تقليل معدلات الفقر والبطالة.

4. حماية حقوق المستثمرين: تضمن حصول المستثمرين على عوائد مجزية لاستثماراتهم.

5. تعزيز النمو وحقوق أصحاب المصالح: تساهم في زيادة معدلات النمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

6. تعزيز ثقة المستثمرين: توفر قدرًا من الطمأنينة للمستثمرين وتساهم في رفع القيمة السوقية للأسهم.

7. تحسين القدرة التنافسية: تدعم تنافسية الشركات في الأسواق المالية العالمية.

8. تحسين كفاءة الخصخصة: تضمن التطبيق الفعال لبرامج الخصخصة والاستغلال الأمثل لعوائدها المالية.

9. الوقاية من الأزمات: تساعد في تجنب المشاكل المحاسبية والمالية وتحول دون حدوث انهيارات مصرفية.

2.5 المبحث الثاني: العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها

تعد العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها من المواضيع الهامة التي حظيت باهتمام كبير في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد. وقد تناولت العديد من الدراسات والأبحاث هذه العلاقة، مسلطة الضوء على الأساليب المتعددة التي تؤثر من خلالها ممارسات الحوكمة على أداء الشركات. تكمن أهمية هذه العلاقة في كونها تشكل حجر الأساس لفهم كيفية تحسين أداء الشركات وضمان استدامتها في بيئة الأعمال المتغيرة.

تتجلى أهمية دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها في قدرتها على توفير رؤى قيمة للمديرين والمستثمرين وصانعي السياسات حول كيفية تحسين الأداء التنظيمي من خلال تطبيق ممارسات حوكمة فعالة. وقد أظهرت الدراسات أن هذه العلاقة متعددة الأبعاد، حيث تؤثر الحوكمة على الأداء من خلال عدة أساليب، منها تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين إدارة المخاطر، وجذب الاستثمارات، وتعزيز القدرة التنافسية للشركة.

في ضوء هذه الأهمية، سنستعرض في الفقرات التالية الجوانب المختلفة للعلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها، موضحين كيف تساهم الحوكمة الفعالة في تحسين الأداء التنظيمي وتحقيق النمو المستدام للشركات (Coles et al., 2012; Rajan & Zingales 2003).

تحسين الكفاءة التشغيلية: تلعب حوكمة الشركات دورًا محوريًا في تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات. من خلال وضع أنظمة رقابة داخلية فعالة، تساعد الحوكمة في تحديد وتصحيح أوجه القصور في العمليات اليومية للشركة. هذه الأنظمة تشمل إجراءات واضحة لاتخاذ القرارات، وتوزيع المسؤوليات بشكل دقيق، وتحديد خطوط الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية. نتيجة لذلك، تتمكن الشركات من تقليل الهدر في الموارد، سواء كانت مالية أو بشرية أو مادية. كما تساهم الحوكمة في تسريع عملية صنع القرار وتحسين جودتها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء العام للشركة. على سبيل المثال، قد تؤدي تحسينات الحوكمة إلى تقليل وقت إنجاز المشاريع، وتحسين جودة المنتجات أو الخدمات، وزيادة رضا العملاء.

تعزيز الشفافية والمساءلة: تعد الشفافية والمساءلة من الركائز الأساسية لحوكمة الشركات الفعالة. تتطلب الحوكمة الجيدة من الشركات الإفصاح الكامل والدقيق عن المعلومات المالية وغير المالية الهامة لجميع أصحاب المصلحة. هذا يشمل نشر التقارير المالية الدورية، والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتوضيح استراتيجيات الشركة وأهدافها. كما تضمن الحوكمة وجود آليات فعالة للمساءلة، حيث يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولين أمام المساهمين عن أداؤهم وقراراتهم. هذه الشفافية والمساءلة تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركة، مما يساهم في تحسين سمعتها وقدرتها على جذب الاستثمارات. على سبيل المثال، قد تؤدي زيادة الشفافية إلى تحسين تصنيف الشركة الائتماني، مما يسهل حصولها على التمويل بشروط أفضل.

إدارة المخاطر: تلعب حوكمة الشركات دورًا حاسمًا في تعزيز قدرة الشركات على إدارة المخاطر بفعالية. من خلال وضع أنظمة وإجراءات شاملة لإدارة المخاطر، تساعد الحوكمة الشركات على تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على أداؤها. هذا يشمل المخاطر المالية، والتشغيلية، والاستراتيجية، والقانونية، وغيرها. تتطلب الحوكمة الجيدة وجود لجنة مختصة بإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة، وكذلك وجود وظيفة إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للشركة. من خلال هذه الآليات، تتمكن الشركات من اتخاذ إجراءات استباقية للتخفيف من المخاطر المحتملة، وتطوير خطط للطوارئ للتعامل مع الأزمات غير المتوقعة. نتيجة لذلك، تصبح الشركات أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال، مما يساهم في تحسين أداؤها على المدى الطويل.

تحقيق التوازن بين المصالح: تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق التوازن الأمثل بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة في الشركة، بما في ذلك المساهمين، والإدارة، والموظفين، والعملاء، والموردين، والمجتمع ككل. هذا التوازن يتحقق من خلال وضع سياسات وإجراءات تضمن المعاملة العادلة لجميع الأطراف، وتحديد آليات لحل النزاعات بشكل فعال. على سبيل المثال، قد تتضمن الحوكمة الجيدة وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة لضمان اتخاذ قرارات موضوعية تراعي مصالح جميع الأطراف. كما قد تشمل وضع سياسات للمكافآت

تربط بين أداء الإدارة والقيمة طويلة الأجل للشركة. هذا التوازن يساهم في خلق بيئة عمل إيجابية، وتقليل النزاعات الداخلية، وتعزيز الولاء والالتزام من قبل الموظفين والأطراف الأخرى. نتيجة لذلك، تتمكن الشركة من تحقيق أداء أفضل من خلال تعاون جميع الأطراف نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

جذب الاستثمارات: تلعب حوكمة الشركات دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات وتحسين قدرة الشركة على الوصول إلى رأس المال. الشركات التي تتبنى ممارسات حوكمة قوية تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. هذا لأن الحوكمة الجيدة تقلل من مخاطر الاستثمار وتزيد من ثقة المستثمرين في قدرة الشركة على تحقيق عوائد مستدامة. على سبيل المثال، قد تؤدي الحوكمة القوية إلى تحسين تصنيف الشركة الائتماني، مما يسمح لها بالحصول على تمويل بتكلفة أقل. كما أن الشفافية والإفصاح الجيد عن المعلومات يساعدان المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات ذات الحوكمة الجيدة تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في الأسواق الناشئة حيث قد تكون هناك مخاوف بشأن حماية حقوق المستثمرين.

تعزيز القدرة التنافسية: تساهم حوكمة الشركات بشكل كبير في تعزيز القدرة التنافسية للشركات في السوق. من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز الشفافية، تتمكن الشركات من تحسين جودة منتجاتها وخدماتها وتقديمها بأسعار تنافسية. كما أن الحوكمة الجيدة تساعد الشركات على بناء سمعة قوية في السوق، مما يعزز ثقة العملاء والموردين والشركاء التجاريين. هذه الثقة يمكن أن تترجم إلى ولاء العملاء، وشروط تجارية أفضل مع الموردين، وفرص شراكة استراتيجية مع شركات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات ذات الحوكمة القوية تكون أكثر قدرة على الابتكار والتكيف مع التغيرات في السوق، مما يمنحها ميزة تنافسية في مواجهة المنافسين. على سبيل المثال، قد تكون هذه الشركات أكثر قدرة على استقطاب المواهب والكفاءات، وتطوير تقنيات جديدة، والدخول إلى أسواق جديدة.

تحقيق النمو المستدام: تلعب حوكمة الشركات دورًا حاسمًا في تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل. من خلال وضع استراتيجيات طويلة الأمد وضمان تنفيذها بشكل فعال، تساعد الحوكمة الشركات على

تحقيق أهدافها بطريقة مستدامة. هذا يشمل الموازنة بين الأهداف قصيرة المدى وطويلة المدى، وضمان أن قرارات الشركة تأخذ في الاعتبار المصالح طويلة الأجل للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. على سبيل المثال، قد تشجع الحوكمة الجيدة الاستثمار في البحث والتطوير، وتطوير الموارد البشرية، والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وهي كلها عوامل تساهم في النمو المستدام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل أفضل، مما يضمن استدامة أعمالها على المدى الطويل. نتيجة لذلك، تتمكن الشركات من تحقيق نمو مستقر ومستدام، وتعزيز قيمتها على المدى الطويل.

2.5.1.1 العلاقة بين ممارسة الحوكمة والأداء

تُظهر الأبحاث الحديثة في مجال حوكمة الشركات وجود علاقة إيجابية قوية بين جودة ممارسات الحوكمة وأداء الشركات المالي. فقد توصلت دراسة رائدة إلى أن الشركات التي تتبنى ممارسات حوكمة قوية، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المساهمين، تميل إلى تحقيق عوائد أعلى وقيمة سوقية أكبر. كما أظهرت هذه الشركات نموًا أفضل في المبيعات وكفاءة أعلى في إدارة النفقات الرأسمالية. هذه النتائج تدعم الفرضية القائلة بأن الحوكمة الجيدة، التي تعزز الشفافية وتحد من تضارب المصالح، تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الحوكمة والأداء قد تكون معقدة، حيث يمكن أن تتدخل عوامل أخرى في هذه العلاقة. وعلى الرغم من هذا التعقيد، فإن الأدلة تشير بقوة إلى أن تبني ممارسات حوكمة فعالة يمكن أن يكون استراتيجية مهمة لتحسين أداء الشركات على المدى الطويل (Gompers et al., 2003).

2.5.1.2 العلاقة بين الحوكمة وقيمة الشركة

تشير الأبحاث الحديثة في مجال حوكمة الشركات إلى وجود ارتباط وثيق بين جودة ممارسات الحوكمة والقيمة السوقية للشركات. فقد أظهرت دراسة مهمة أن الشركات التي تتبنى ممارسات حوكمة قوية، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المساهمين، تميل إلى تحقيق عوائد أسهم أعلى وقيمة سوقية أكبر. هذه الشركات أيضًا سجلت أداءً أفضل من حيث الربحية ونمو المبيعات. وقد وجدت الدراسة أن استراتيجية استثمارية تعتمد

على الاستثمار في الشركات ذات أقوى ممارسات حوكمة وبيع أسهم الشركات ذات أضعف ممارسات حوكمة كانت ستحقق عوائد استثنائية كبيرة. هذه النتائج تدعم بقوة الفرضية القائلة بأن الحوكمة الجيدة، التي تعزز الشفافية وتحمي حقوق المساهمين، تؤدي إلى زيادة قيمة الشركة وتحسين أدائها المالي على المدى الطويل (la Porta et al 2002).

2.5.1.3 العلاقة بين الحوكمة وخفض المخاطر

تلعب حوكمة الشركات دورًا محوريًا في إدارة المخاطر وحماية قيمة الشركة. فقد أظهرت الأبحاث الحديثة وجود ارتباط قوي بين جودة ممارسات الحوكمة وانخفاض مخاطر الانهيار المالي للشركات. تشير الدراسات إلى أن الشركات التي تتبنى ممارسات حوكمة ضعيفة، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المساهمين والرقابة على الإدارة، تكون أكثر عرضة لمخاطر الانهيار الحاد في أسعار أسهمها. هذه الشركات غالبًا ما تميل إلى حجب المعلومات السلبية، مما يؤدي إلى تراكمها وإفصاحها دفعة واحدة، مسببة صدمات كبيرة في السوق. في المقابل، تتميز الشركات ذات الحوكمة القوية بمستويات أعلى من الشفافية والإفصاح، مما يقلل من احتمالية حدوث انهيارات مفاجئة في قيمتها السوقية. هذه النتائج تؤكد أهمية تبني ممارسات حوكمة فعالة كاستراتيجية أساسية لإدارة المخاطر وضمان استقرار وقيمة الشركة على المدى الطويل (Lemmon & Lins 2003).

2.5.1.4 العلاقة بين الحوكمة وذوي المصالح (البنوك والعمال والحكومة) وأثر ذلك على الشركات

تلعب حوكمة الشركات دورًا محوريًا في تنظيم العلاقة بين الشركة وذوي المصالح، بما في ذلك البنوك والعمال والحكومة، مما يؤثر بشكل كبير على أداء الشركات وسمعتها. الحوكمة الجيدة تضمن التوازن بين مصالح جميع الأطراف وتحقق الشفافية والعدالة في التعاملات، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للشركة وتعزيز استدامتها.

بالنسبة للبنوك: تساعد الحوكمة الفعالة في بناء الثقة بين الشركات والمؤسسات المالية. فالشركات التي تتبنى ممارسات حوكمة قوية تكون أكثر شفافية في إفصاحاتها المالية وأكثر التزامًا بسداد التزاماتها. هذا يؤدي إلى:

- تسهيل الحصول على التمويل بشروط أفضل وأسعار فائدة أقل.
 - زيادة ثقة البنوك في قدرة الشركة على إدارة المخاطر وسداد القروض.
 - تحسين التصنيف الائتماني للشركة، مما يفتح المزيد من فرص التمويل.
- بالنسبة للعمال: تلعب الحوكمة دورًا هامًا في ضمان حقوق العمال وتحسين ظروف العمل. هذا يشمل:
- وضع سياسات عادلة للتوظيف والترقية والتعويضات.
 - ضمان بيئة عمل آمنة وصحية.
 - توفير فرص للتدريب والتطوير المهني.
 - إشراك العمال في عملية صنع القرار من خلال آليات مثل النقابات العمالية.
- هذه الممارسات تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، وتحسين ولاءهم للشركة، وتقليل معدل دوران الموظفين.
- بالنسبة للحكومة: تساهم الحوكمة في ضمان امتثال الشركات للقوانين واللوائح الحكومية. هذا يشمل:
- الالتزام بالقوانين الضريبية والبيئية والعمالية.
 - المشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.
 - التعاون مع الجهات الرقابية والتنظيمية.
- هذا الالتزام يعزز الاستقرار الاقتصادي، ويجذب الاستثمارات الأجنبية، ويحسن العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة.

أثر هذه العلاقات على الشركات:

تنعكس العلاقات الإيجابية بين الشركة وأصحاب المصالح، الناتجة عن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، بشكل إيجابي على أداء الشركات وقدرتها التنافسية. فالحوكمة الجيدة تعزز سمعة الشركة في السوق، مما يجذب المزيد من المستثمرين والعملاء. كما تساهم في تحسين العلاقات مع مختلف الأطراف المعنية، مما يزيد من قدرة الشركة على المنافسة وضمان استدامتها على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الممارسات الحوكمية السليمة إلى تحسين الأداء المالي للشركة من خلال خفض تكاليف التمويل وزيادة الإنتاجية. كما تمكن الشركة من إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، مما يعزز قدرتها على التكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال. في النهاية، تساهم الحوكمة الفعالة في خلق بيئة عمل إيجابية تعود بالنفع على الشركة وجميع أصحاب المصلحة، مما يدعم النمو المستدام والنجاح على المدى الطويل.

2.5.1.5 علاقة آليات الحوكمة بأداء الشركات

تلعب آليات حوكمة الشركات دورًا محوريًا في تحسين أداء الشركات وتعزيز قيمتها على المدى الطويل. فهذه الآليات، التي تشمل مجلس الإدارة الفعال والرقابة الداخلية القوية وسياسات الإفصاح والشفافية، تساهم في تحقيق الكفاءة التشغيلية وتحسين عملية صنع القرار. كما أنها تعزز ثقة المستثمرين والمساهمين، مما يسهل جذب رأس المال وخفض تكلفة التمويل. بالإضافة إلى ذلك، تساعد آليات الحوكمة في إدارة المخاطر بشكل أفضل وتقليل احتمالات الفساد والممارسات غير الأخلاقية. وقد أظهرت الدراسات أن الشركات التي تطبق آليات حوكمة قوية تحقق عوائد أعلى وقيمة سوقية أكبر مقارنة بنظيراتها ذات الحوكمة الضعيفة. كل هذه العوامل تساهم في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركات، وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق، وضمان استدامتها على المدى الطويل.

علاقة الإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي والخارجي بأداء الشركات

تلعب الإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي والخارجي دورًا محوريًا في تحسين أداء الشركات وضمان استدامتها. فالإدارة التنفيذية مسؤولة عن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات وإدارة العمليات اليومية للشركة، مما يؤثر مباشرة على كفاءتها التشغيلية ونتائجها المالية. أما التدقيق الداخلي، فيساهم في تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، مما يساعد في تحسين العمليات وحماية أصول الشركة. من جانبه، يضمن التدقيق الخارجي مصداقية التقارير المالية ويعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركة. التعاون الفعال بين هذه الأطراف الثلاثة يؤدي إلى تحسين الشفافية والمساءلة، وتعزيز حوكمة الشركات، مما ينعكس إيجابًا على أداء الشركة وقيمتها السوقية. كما أن هوالذا التكامل يساعد في الكشف المبكر عن أي مشاكل أو مخاطر محتملة، مما يمكن الشركة من اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب، وبالتالي تحسين أدائها العام وضمان نموها (الجزراوي وخضير 2104؛ حسن وآخرون 2021).

علاقة مجلس الإدارة بأداء الشركات

يلعب مجلس الإدارة دورًا محوريًا في تحديد أداء الشركات وتوجيه مسارها الاستراتيجي. فهو يمثل حلقة الوصل الرئيسية بين المساهمين والإدارة التنفيذية، ويتولى مسؤولية الإشراف على أداء الشركة وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة. يقوم مجلس الإدارة الفعال بوضع الاستراتيجيات طويلة المدى للشركة، واتخاذ القرارات الرئيسية، ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية. كما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركة من خلال ضمان وجود أنظمة رقابة داخلية قوية وسياسات حوكمة فعالة. وقد أظهرت الدراسات أن الشركات التي تتمتع بمجالس إدارة متنوعة ومستقلة وذات خبرات متكاملة تميل إلى تحقيق أداء مالي وتشغيلي أفضل. فمجلس الإدارة القوي يساهم في تحسين عملية صنع القرار، وإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، وتعزيز ثقة المستثمرين، مما ينعكس إيجابًا على أداء الشركة وقيمتها السوقية (Kakanda et al., 2016).

علاقة الملكية بأداء الشركات

تلعب هيكلية الملكية دورًا مهمًا في تحديد أداء الشركات وتوجيه استراتيجياتها. فنمط الملكية، سواء كانت مركزة أو مشتتة، عائلية أو مؤسسية، محلية أو أجنبية، يؤثر بشكل كبير على آليات اتخاذ القرار وأولويات الشركة. فالشركات ذات الملكية المركزة قد تتميز بسرعة اتخاذ القرارات، لكنها قد تواجه مخاطر تعارض المصالح بين كبار المساهمين والأقلية. أما الشركات ذات الملكية المشتتة فقد تستفيد من تنوع وجهات النظر، لكنها قد تعاني من بطء في عملية صنع القرار. كما أن الملكية المؤسسية غالبًا ما ترتبط بممارسات حوكمة أفضل وأداء مالي قوي، بينما قد تتميز الشركات العائلية بالتركيز على الاستدامة طويلة الأجل. وقد أظهرت الدراسات أن الشركات ذات الملكية الأجنبية غالبًا ما تتمتع بأداء أفضل نتيجة نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية. في النهاية، فإن التوازن الصحيح في هيكل الملكية، بما يتناسب مع طبيعة الشركة وبيئة عملها، يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين أدائها وتعزيز قيمتها (Donghui et al., 2007).

2.6 المبحث الثالث: الأداء المالي للشركات

2.6.1 مفهوم الأداء المالي

الأداء المالي هو مقياس يحدد مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية من خلال إدارة مواردها المالية بشكل فعال. يُعبر عن الأداء المالي بمدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، وزيادة قيمتها السوقية، وتحسين كفاءتها التشغيلية. يتضمن هذا المفهوم تحليل النتائج المالية التي تحققها الشركة خلال فترة زمنية معينة، مما يساعد في تقييم وضعها المالي بشكل شامل (حابي وزبيدي، 2015).

يُعتبر الأداء المالي مؤشراً أساسياً على قدرة الشركة على البقاء والنمو في بيئة الأعمال التنافسية. يعتمد تقييم الأداء المالي على مجموعة من البيانات المالية، مثل القوائم المالية، والتي تشمل قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية. من خلال تحليل هذه البيانات، يمكن للإدارة والمستثمرين والدائنين فهم كيفية استخدام الشركة لمواردها، ومدى كفاءتها في تحقيق العوائد، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية (الغنيحي وآخرون، 2023).

تتأثر عوامل الأداء المالي بعدة عناصر، بما في ذلك استراتيجيات الإدارة، وظروف السوق، والمنافسة، والتغيرات الاقتصادية. لذلك، يُعتبر الأداء المالي أداة حيوية لتوجيه القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، حيث يساعد الشركات في تحديد نقاط القوة والضعف، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها في السوق.

2.6.2 أهمية التحليل المالي في الشركات

يُعتبر الأداء المالي أحد العناصر الأساسية التي تحدد نجاح الشركات واستدامتها في بيئة الأعمال التنافسية. تكمن أهمية الأداء المالي في عدة جوانب رئيسية:

- يوفر الأداء المالي معلومات حيوية للإدارة، مما يساعدها على اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة. من خلال تحليل النتائج المالية، يمكن للإدارة تحديد نقاط القوة والضعف في العمليات، مما يتيح لها تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الربحية.

- يلعب الأداء المالي دورًا حيويًا في جذب المستثمرين. المستثمرون يبحثون عن شركات تتمتع بأداء مالي قوي، حيث يعكس ذلك قدرتها على تحقيق العوائد على استثماراتهم. الشركات التي تظهر أداءً ماليًا جيدًا تكون أكثر قدرة على جذب رأس المال اللازم للنمو والتوسع.
- يؤثر الأداء المالي على قدرة الشركات على الحصول على التمويل. المؤسسات المالية والدائنون يعتمدون على المؤشرات المالية لتقييم قدرة الشركة على سداد الديون. الأداء المالي الجيد يعزز من ثقة الدائنين، مما يسهل الحصول على القروض بشروط أفضل.
- يساهم الأداء المالي في تعزيز سمعة الشركة في السوق. الشركات التي تتمتع بأداء مالي قوي تُعتبر أكثر استقرارًا وموثوقية، مما يعزز من ثقة العملاء والشركاء التجاريين. بالتالي، يُعتبر الأداء المالي عنصرًا حيويًا يساهم في تحقيق النمو المستدام والنجاح على المدى الطويل (صديقي، 2019).

2.6.3 الأدوات المستخدمة في تحليل الأداء المالي للشركات

لتحليل الأداء المالي للشركات، يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المالية. إليك بعض الأدوات الرئيسية التي تُستخدم في هذا السياق:

1. القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية، مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، من الأدوات الأساسية لتحليل الأداء المالي. توفر هذه القوائم معلومات شاملة حول الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم، مما يساعد في تقييم الربحية والسيولة والكفاءة.
2. النسب المالية: تُستخدم النسب المالية مثل نسبة الربحية، ونسبة السيولة، ونسبة الرفع المالي، لتحليل الأداء المالي بشكل أكثر تفصيلاً. تساعد هذه النسب في مقارنة الأداء المالي للشركة مع الشركات الأخرى في نفس القطاع أو مع المتوسطات الصناعية.

3. تحليل الاتجاهات: يتضمن تحليل الاتجاهات دراسة التغيرات في المؤشرات المالية على مدى فترة زمنية معينة. يمكن أن يساعد هذا التحليل في تحديد الاتجاهات الإيجابية أو السلبية في الأداء المالي وتوقع النتائج المستقبلية.
4. تحليل المقارنة: يتضمن مقارنة الأداء المالي للشركة مع أداء شركات أخرى في نفس الصناعة أو مع معايير الصناعة. يساعد هذا التحليل في تحديد مدى قوة أو ضعف أداء الشركة بالنسبة للمنافسين.
5. تحليل التدفقات النقدية: يُعتبر تحليل التدفقات النقدية أداة مهمة لفهم كيفية تدفق الأموال داخل وخارج الشركة. يساعد هذا التحليل في تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وضمان استدامتها.
6. تحليل القيمة الزمنية للنقود: يُستخدم هذا التحليل لتقييم العوائد المستقبلية للاستثمارات بناءً على القيمة الزمنية للنقود. يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.
7. نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM): يُستخدم هذا النموذج لتقييم العوائد المتوقعة على الأصول بناءً على المخاطر المرتبطة بها، مما يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية.

2.6.4 العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للشركات، من أهمها:

العوامل الداخلية

1. جودة الإدارة: تلعب الإدارة الكفؤة والاستراتيجيات الفعالة دوراً محورياً في تحسين الأداء المالي للشركة.
2. هيكل التكاليف: إدارة التكاليف بكفاءة، وتخفيضها عند الضرورة، يساهم في زيادة الربحية.
3. كفاءة العمليات: تحسين الكفاءة التشغيلية والإنتاجية يؤدي إلى تحسين الأداء المالي.
4. جودة المنتجات والخدمات: تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية يعزز من ولاء العملاء ويزيد الإيرادات.

العوامل الخارجية

1. ظروف السوق: التغيرات في الطلب والمنافسة والأسعار في السوق تؤثر على أداء الشركة المالي.
2. التشريعات الحكومية: السياسات والقوانين الحكومية كالضرائب والتنظيمات قد تؤثر إيجاباً أو سلباً على الأداء المالي.
3. الأوضاع الاقتصادية: التقلبات الاقتصادية كالتضخم وأسعار الفائدة والركود تؤثر على أداء الشركات.
4. التطورات التكنولوجية: استخدام التكنولوجيا الحديثة يساهم في تحسين الكفاءة والإنتاجية وخفض التكاليف (محمد، 2022).

عوامل الحوكمة

1. استقلالية مجلس الإدارة: وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يعزز الرقابة والإشراف الفعال.
 2. جودة الإفصاح والشفافية: الإفصاح الشفاف عن المعلومات المالية وغير المالية يزيد من ثقة المستثمرين.
 3. إدارة المخاطر: وجود إطار فعال لإدارة المخاطر يساعد الشركة على تجنب الخسائر المحتملة.
 4. المساءلة والمسؤولية: تحمل الإدارة والموظفين المسؤولية عن أداؤهم يعزز الالتزام والأداء.
- إن فهم هذه العوامل وكيفية تأثيرها على الأداء المالي يساعد الشركات على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة لتحسين أداؤها المالي والتنافسي (حابي وزبيدي، 2015).

2.6.5 تأثير الأداء المالي على تقييم الشركات

- يعتبر الأداء المالي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على تقييم الشركات في الأسواق المالية. يتم قياس الأداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات مثل الربحية، والسيولة، والكفاءة، والرفع المالي.
1. الربحية: الشركات التي تحقق أرباحاً قوية ومستدامة عادة ما تُقيم بشكل أعلى، حيث يُعتبر الربح مؤشراً على قدرة الشركة على توليد العوائد للمستثمرين.
 2. النمو: الأداء المالي الجيد يعكس أيضاً إمكانات النمو المستقبلية. المستثمرون يميلون إلى تقييم الشركات ذات العوائد المتزايدة بشكل أعلى، حيث يُعتبر النمو علامة على النجاح والاستدامة.

3. الشفافية والإفصاح: الشركات التي تتمتع بأداء مالي قوي وتمارس الشفافية في الإفصاح عن معلوماتها المالية تُعتبر أكثر موثوقية، مما يعزز من تقييمها في السوق.
4. المخاطر: الأداء المالي الجيد يمكن أن يقلل من مخاطر الاستثمار، مما يؤدي إلى تقييم أعلى. المستثمرون يميلون إلى دفع المزيد مقابل الأسهم التي تُظهر استقرارًا ماليًا.
5. التوقعات المستقبلية: الأداء المالي الحالي يؤثر بشكل كبير على توقعات المستثمرين بشأن الأداء المستقبلي، مما ينعكس على تقييم الشركة. إذا كانت التوقعات إيجابية، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة قيمة السهم (صديقي، 2019).

2.6.6 التحديات في تحليل الأداء المالي

تحليل الأداء المالي للشركات يواجه عدة تحديات تؤثر على دقة وموثوقية النتائج المستخلصة.

- قد تكون البيانات المالية غير دقيقة أو غير مكتملة، مما يؤدي إلى استنتاجات مضللة. تعتمد جودة التحليل بشكل كبير على دقة المعلومات المتاحة، وأي أخطاء في القوائم المالية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تقييم الأداء.
- التغيرات السريعة في بيئة الأعمال، مثل التغيرات الاقتصادية أو التكنولوجية، قد تجعل من الصعب مقارنة الأداء المالي عبر فترات زمنية مختلفة. هذه التغيرات قد تؤدي إلى تقلبات في النتائج المالية، مما يعقد عملية التقييم.
- قد يواجه المحللون صعوبة في تحديد العوامل المؤثرة في الأداء المالي، حيث تتداخل العديد من العوامل الداخلية والخارجية. على سبيل المثال، قد تؤثر السياسات الحكومية أو التغيرات في السوق بشكل غير مباشر على الأداء المالي، مما يجعل من الصعب تحديد السبب الجذري للتغيرات في النتائج.

- قد تكون هناك تحديات تتعلق بالتحليل الكمي والنوعي. بينما توفر النسب المالية والأدوات الكمية رؤى

قيمة، فإنها قد لا تعكس الصورة الكاملة للأداء المالي. لذلك، من المهم دمج التحليل الكمي مع التحليل

النوعي لفهم العوامل المؤثرة بشكل شامل (الغنيحي وآخرون، 2023).

تتطلب هذه التحديات من المحللين الماليين استخدام أساليب تحليلية متنوعة ومرنة، بالإضافة إلى الاعتماد على

البيانات الدقيقة والمحدثة للحصول على تقييم موثوق للأداء المالي.

3 الفصل الثالث: منهج وإجراءات الدراسة

3.1 الإطار المنهجي للدراسة

يتضمن هذا الفصل وصفًا مفصلاً للمنهجية المتبعة في إجراء هذه الدراسة. كما تم تناول المنهج المستخدم، وأداة جمع البيانات، وتصنيف عينة الدراسة من موظفي الشركات المالية في المملكة العربية السعودية من بعد ذلك، تم عرض التحقق من صدق وثبات أداة الاستبيان قبل توزيعها على المشاركين. ونهاية جرى عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

3.2 منهج الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقييم أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء الشركات. يتيح هذا المنهج للباحث تقديم تحليل شامل ودقيق لمختلف آثار ممارسات الحوكمة على الأداء المالي والتشغيلي والاجتماعي للشركات.

تم تطبيق هذا المنهج من خلال إجراء استبيانات موجهة لمديري الشركات والمسؤولين الماليين والتنفيذيين في عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. هدف الاستبيان إلى استكشاف أثر تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة وخصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات المالي.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مديري الشركات والمسؤولين الماليين والتنفيذيين في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية من موظفي الشركات المالية في المملكة العربية السعودية، وبلغ عددهم 120 موظفًا وفيما يلي توصيف لأفراد العينة:

جدول 1: توصيف عينة الدراسة

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير تنفيذي	13	10.8
مدير مالي	16	13.3
عضو مجلس إدارة	20	16.7
موظف	71	59.2
العدد الكلي	120	100

- موظفون: شكلوا الغالبية العظمى من العينة بنسبة 59.2% (71 مشاركاً). هذا يعطي تمثيلاً جيداً للمستوى التنفيذي في الشركات.

- أعضاء مجلس الإدارة: مثلوا 16.7% من العينة (20 مشاركاً)، مما يوفر نظرة استراتيجية من مستوى صنع القرار.

- المدراء الماليون: شكلوا 13.3% من العينة (16 مشاركاً)، وهم يمثلون الخبرة المالية المتخصصة.

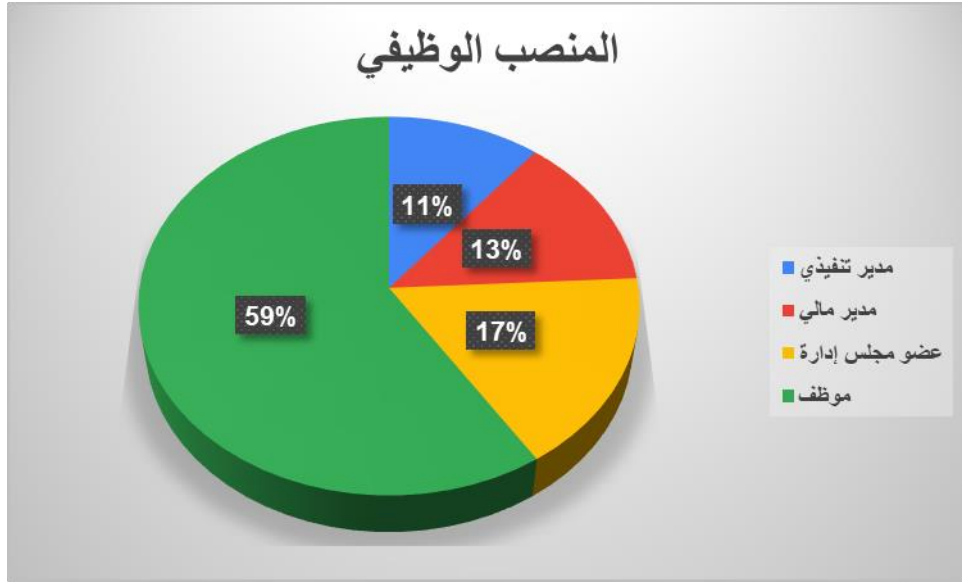
- المدراء التنفيذيون: مثلوا 10.8% من العينة (13 مشاركاً)، مما يضيف منظوراً قيادياً عالي المستوى.

يظهر التوزيع تنوعاً جيداً في المناصب الوظيفية، مما يسمح بالحصول على وجهات نظر متنوعة من مختلف المستويات الإدارية والتنفيذية.

يعكس التوزيع الهرم الوظيفي النموذجي في الشركات، حيث يشكل الموظفون القاعدة العريضة، تليها المناصب الإدارية والقيادية بنسب أقل.

تغطي العينة مجموعة واسعة من المناصب، مما يساعد في الحصول على صورة شاملة عن تطبيق مبادئ الحوكمة وتأثيرها على الأداء المالي من وجهات نظر مختلفة.

هذا التوزيع يعزز مصداقية الدراسة ويساعد في الحصول على نتائج متوازنة تعكس واقع تطبيق الحوكمة وأثرها على الأداء المالي في الشركات السعودية من منظور متعدد المستويات الإدارية.



شكل 1: توزيع العينة تبعاً للمنصب الوظيفي

جدول 2: توزيع العينة تبعاً لحجم الشركة

النسبة المئوية	التكرار	حجم الشركة (عدد الموظفين):
12.5	15	أقل من 100
37.5	45	بين 100-500
26.7	32	بين 501-1000
23.3	28	أكثر من 1000
100	120	العدد الكلي

تظهر البيانات تنوعاً جيداً في أحجام الشركات المشاركة في الدراسة، مما يعزز شمولية النتائج وقابليتها للتعميم على مختلف أنواع الشركات في القطاع المالي السعودي.

- الشركات المتوسطة (100-500 موظف): تشكل النسبة الأكبر بـ 37.5% (45 مشاركاً). هذا يعكس أهمية الشركات المتوسطة في القطاع المالي السعودي.

- الشركات الكبيرة (501-1000 موظف): تمثل 26.7% من العينة (32 مشاركاً)، مما يوفر نظرة على الشركات ذات الحجم الكبير.
 - الشركات الكبيرة جداً (أكثر من 1000 موظف): تشكل 23.3% من العينة (28 مشاركاً)، وهي تمثل المؤسسات المالية الضخمة.
 - الشركات الصغيرة (أقل من 100 موظف): تمثل 12.5% من العينة (15 مشاركاً)، مما يضمن تمثيل الشركات الناشئة والصغيرة.
- يظهر التوزيع تمثيلاً متوازناً نسبياً لمختلف أحجام الشركات، مع تركيز أكبر على الشركات المتوسطة والكبيرة، وهو ما يعكس غالباً هيكل القطاع المالي في المملكة.
- تغطي العينة طيفاً واسعاً من أحجام الشركات، مما يسمح بدراسة تأثير حجم الشركة على تطبيق مبادئ الحوكمة وعلاقتها بالأداء المالي.
- هذا التوزيع يتيح إمكانية إجراء مقارنات بين الشركات من مختلف الأحجام فيما يتعلق بتطبيق الحوكمة وأثرها على الأداء المالي.
- يبدو أن هذا التوزيع يعكس إلى حد ما واقع سوق الشركات المالية في السعودية، حيث تهيمن الشركات المتوسطة والكبيرة مع وجود نسبة أقل من الشركات الصغيرة.
- في الختام، يمكن القول إن هذا التوزيع لأحجام الشركات يعزز قوة الدراسة ويزيد من موثوقية نتائجها، حيث يوفر نظرة شاملة على تطبيق الحوكمة وأثرها على الأداء المالي في مختلف أحجام الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.



شكل 2: توزيع العينة تبعاً لحجم الشركة

جدول 3: توزيع العينة تبعاً لعدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي

عدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي:	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	57	47.5
5-10 سنوات	15	12.5
11-15 سنة	33	27.5
أكثر من 15 سنة	15	12.5
العدد الكلي	120	100

تظهر البيانات تنوعاً في مستويات الخبرة بين المشاركين، مما يوفر مزيجاً من وجهات النظر من مختلف

مراحل المسار المهني.

- أقل من 5 سنوات: تشكل النسبة الأكبر بـ 47.5% (57 مشاركاً). هذا يعكس وجود نسبة كبيرة من

الموظفين حديثي العهد نسبياً في مناصبهم الحالية.

11-15 سنة: تمثل 27.5% من العينة (33 مشاركاً)، وهي تمثل فئة ذات خبرة متوسطة إلى عالية.

5-10 - سنوات و أكثر من 15 سنة: كل منهما يمثل 12.5% من العينة (15 مشاركاً لكل فئة)، مما يوفر

مزيجاً من الخبرات المتوسطة والعالية.

- غلبة الخبرات الحديثة: النسبة الأكبر للمشاركين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات في مناصبهم الحالية،

مما قد يشير إلى حركة توظيف نشطة أو ترقيات حديثة في القطاع المالي.

- تمثيل جيد للخبرات المتوسطة والعالية: مع وجود 40% من المشاركين لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات،

مما يضمن وجود آراء من ذوي الخبرة الطويلة في القطاع.

- توازن نسبي: رغم الغلبة للخبرات الأقل من 5 سنوات، إلا أن هناك تمثيلاً جيداً لمختلف فئات الخبرة.

- تنوع وجهات النظر: هذا التوزيع يسمح بالحصول على آراء متنوعة حول تطبيق الحوكمة وأثرها على

الأداء المالي من منظور الخبرات المختلفة.

- إمكانية المقارنة: يمكن دراسة كيفية اختلاف فهم وتطبيق مبادئ الحوكمة بين الموظفين ذوي الخبرات

المختلفة.

- تمثيل واقع السوق: قد يعكس هذا التوزيع واقع سوق العمل في القطاع المالي السعودي، مع وجود

نسبة كبيرة من الموظفين في مراحل مبكرة من حياتهم المهنية.



شكل 3: توزيع العينة تبعاً لعدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي

3.3 أدوات جمع البيانات ومقاييس الدراسة

جرى تطبيق المنهج الوصفي من خلال إجراء استبيانات موجهة لمديري الشركات والمسؤولين الماليين والتنفيذيين في عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. سيمهد الاستبيان إلى استكشاف كيفية تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة وخصائص مجلس الإدارة على مختلف جوانب أداء الشركات المالي.

3.4 صدق وثبات الاستبيان

جرى حساب صدق الاستبيان عن طريق حساب معاملات الاتساق الداخلي لعبارات كل محور مع درجة المحور الذي ينتمي إليه، والجدول التالي يبين النتائج.

جدول 4: صدق الاستبيان لمحور مبادئ الحوكمة

مبادئ الحوكمة					
مجلس الإدارة		المساءلة		الشفافية	
معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط	الرقم
0.774**	1	0.899**	1	0.945**	1
0.795**	2	0.991**	2	0.940**	2
0.966**	3	0.936**	3	0.935**	3
0.958**	4	0.891**	4	0.794**	4
0.884**	5	0.836**	5	0.950**	5

يظهر جدول 4 معاملات الارتباط بين العبارات المختلفة لكل من مبادئ الحوكمة: الشفافية، المساءلة، ومجلس الإدارة.

- الشفافية: معاملات الارتباط تتراوح بين 0.794 و0.945، مما يدل على وجود اتساق داخلي قوي بين العبارات.
- المساءلة: معاملات الارتباط هنا مرتفعة جداً، حيث تصل إلى 0.991، مما يشير إلى أن العبارات مرتبطة بشكل وثيق.
- مجلس الإدارة: معاملات الارتباط تتراوح بين 0.774 و0.966، مما يدل على مستوى جيد من الاتساق.

جدول 5: صدق الاستبيان لمحور أداء الشركات المالي

أداء الشركات المالي			
الرقم	معامل الارتباط	الرقم	معامل الارتباط
1	0.668**	6	0.989**
2	0.834**	7	0.937**
3	0.836**	8	0.877**
4	0.910**	9	0.978**
5	0.609**	10	0.944**

يعرض جدول 5 معاملات الارتباط بين العبارات المتعلقة بأداء الشركات المالي. تتراوح معاملات الارتباط بين 0.609 و0.989، مما يشير إلى وجود تباين في قوة العلاقة بين العبارات. بشكل عام، تعكس هذه النتائج صدق الاستبيان في قياس مبادئ الحوكمة، والأداء المالي حيث تشير القيم العالية لمعاملات الارتباط إلى أن العبارات تقيس نفس المفهوم بشكل فعال.

جدول 6: معاملات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لكل محور من الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
الشفافية	5	0.942	0.832
المساءلة	5	0.946	0.883
مجلس الإدارة	5	0.912	0.842
الأداء المالي للشركات	10	0.946	0.86

يقدم هذا الجدول معلومات حول ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ .

-الشفافية: 0.942، مما يدل على ثبات عالي.

- المساءلة: 0.946، أيضاً ثبات عالي.

- مجلس الإدارة: 0.912، مما يشير إلى مستوى جيد من الثبات.

- الأداء المالي للشركات: 0.946، مما يعكس ثباتاً جيداً.

تظهر قيم ألفا كرونباخ أن جميع المحاور تتمتع بمستويات عالية من الثبات، مما يعزز موثوقية الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

بناءً على هذه التحليلات، يمكن القول إن الاستبيان يظهر صدقاً وثباتاً جيدين في قياس المفاهيم المختلفة، مما يعزز من إمكانية الاعتماد على نتائجه في الأبحاث المستقبلية.

مجالات الدراسة

- المجال المكاني: الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

- المجال الزمني: العام الدراسي 2023-2024.

- المجال البشري: مجموعة من موظفي الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

3.5 المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة

1. التحليل الوصفي:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف الخصائص الديموغرافية للعينة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحليل استجابات المشاركين على بنود الاستبيان.

2. تقييم خصائص الاستبيان:

- معامل ألفا كرونباخ: لقياس ثبات الاستبيان.
- معاملات ارتباط بيرسون: لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

3. تحليل العلاقات والتأثيرات:

- معاملات ارتباط بيرسون: لتحديد العلاقات بين متغيرات الدراسة.
 - تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد: لتقدير تأثير متغيرات الحوكمة على أداء الشركات.
- تم استخدام برنامج Excel لإجراء التحليلات الوصفية والحسابات الأساسية، بينما استخدم برنامج SPSS لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة مثل معاملات الارتباط واختبارات الانحدار.

4 الفصل الرابع: تحليل البيانات واستخلاص النتائج

4.1 نتائج تحليل بيانات الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى تطبيق الشركات في المملكة العربية السعودية لمبادئ الحوكمة؟

للإجابة عن هذا السؤال جرى تحليل بيانات الاستبيان وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

والرتبة ودرجة التحقق لمحاور مبادئ الحوكمة والجدول التالي يوضح النتائج

جدول 7: مدى تحقق مبادئ الحوكمة

الرتبة	درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مبادئ الحوكمة
3	مرتفعة	1.00	3.70	الشفافية
1	مرتفعة	0.88	3.83	المساءلة
2	مرتفعة	0.82	3.73	مجلس الإدارة
مرتفعة		0.88	3.75	المحور ككل

تشير النتائج إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات السعودية جاء بدرجة مرتفعة بشكل عام، حيث

بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.75 وانحراف معياري 0.88. هذا يدل على أن الشركات في المملكة العربية السعودية

تولي اهتماماً كبيراً بتطبيق مبادئ الحوكمة.

ترتيب مبادئ الحوكمة حسب درجة التطبيق

1. المساءلة: احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 0.88، مما يشير إلى أن

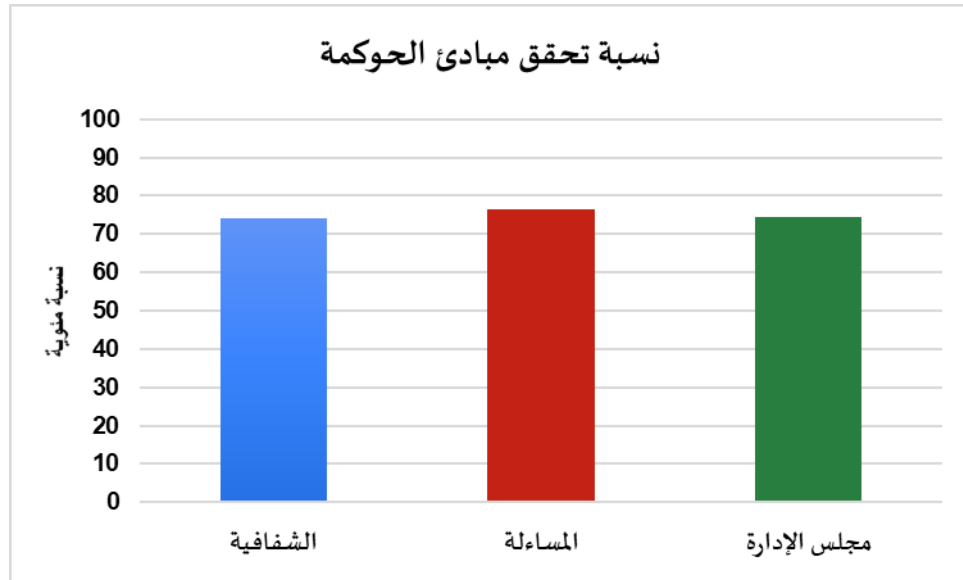
الشركات تركز بشكل كبير على مبدأ المساءلة في ممارساتها.

2. مجلس الإدارة: جاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.73 وانحراف معياري 0.82، مما يدل على

أهمية دور مجلس الإدارة في تطبيق مبادئ الحوكمة.

3. الشفافية: حلت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 1.00، وهي أيضاً بدرجة تطبيق مرتفعة رغم كونها في المرتبة الأخيرة.

هذه النتائج تعكس التزاماً قوياً من قبل الشركات السعودية بتطبيق مبادئ الحوكمة. يبدو أن هناك تركيزاً خاصاً على المساءلة، مما قد يشير إلى وجود أنظمة رقابة فعالة وآليات لضمان المسؤولية في إدارة الشركات. الاهتمام بدور مجلس الإدارة يأتي في المرتبة الثانية، مما يؤكد على أهمية القيادة الفعالة في تطبيق مبادئ الحوكمة. أما الشفافية، فرغم أنها جاءت في المرتبة الثالثة، إلا أن درجة تطبيقها لا تزال مرتفعة، مما يشير إلى التزام الشركات بالإفصاح وتوفير المعلومات للمساهمين وأصحاب المصلحة. يمكن القول إن هذه النتائج تعطي مؤشراً إيجابياً على مستوى تطبيق الحوكمة في الشركات السعودية، مما قد ينعكس إيجاباً على أدائها وثقة المستثمرين فيها. ومع ذلك، فإن وجود مجال للتحسين في جميع المجالات، خاصة في مجال الشفافية، يشير إلى إمكانية تعزيز ممارسات الحوكمة بشكل أكبر في المستقبل.



شكل 4: نسبة تحقق مبادئ الحوكمة

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مدى تطبيق الشركات في المملكة العربية السعودية لمبادئ الحوكمة المتعلقة بالشفافية؟

للإجابة عن هذا السؤال جرى تحليل بيانات الاستبيان وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة ودرجة التحقق لمحور الشفافية من مبادئ الحوكمة والجدول التالي يوضح النتائج

جدول 8: محور الشفافية

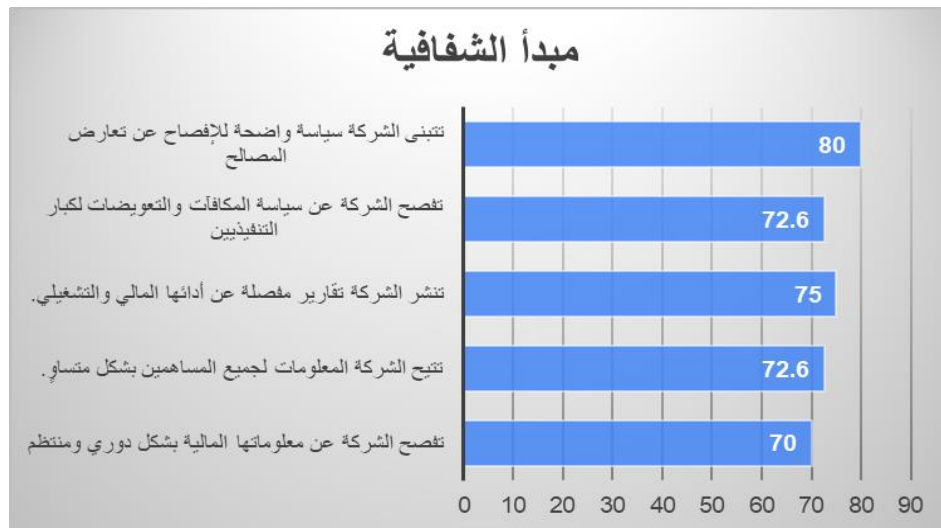
الرتبة	درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القسم الأول: الشفافية
4	متوسطة	1.33	3.50	تفصح الشركة عن معلوماتها المالية بشكل دوري ومنتظم.
3	متوسطة	1.32	3.63	تتيح الشركة المعلومات لجميع المساهمين بشكل متساوٍ.
2	مرتفعة	0.83	3.75	تنشر الشركة تقارير مفصلة عن أدائها المالي والتشغيلي.
3	متوسطة	0.99	3.63	تفصح الشركة عن سياسات المكافآت والتعويضات لكبار التنفيذيين.
1	مرتفعة	1.00	4.00	تتبنى الشركة سياسة واضحة للإفصاح عن تعارض المصالح.
مرتفعة		1	3.70	المحور ككل

بناءً على البيانات المقدمة في الجدول الخاص بمحور الشفافية، يمكن تفسير النتائج كما يلي:

المتوسط الحسابي الكلي لمحور الشفافية بلغ 3.70 بانحراف معياري 1، مما يشير إلى درجة تحقق مرتفعة

للشفافية في الشركات السعودية بشكل عام. تأتي سياسة الإفصاح عن تعارض المصالح في المرتبة الأولى بمتوسط

حسابي 4.00 وانحراف معياري 1.00، مما يعكس التزام الشركات بتبني سياسات واضحة في هذا المجال. يلها نشر تقارير مفصلة عن الأداء المالي والتشغيلي بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.83، مما يشير إلى اهتمام الشركات بتوفير معلومات دقيقة وشاملة عن أدائها. أما إتاحة المعلومات للمساهمين بشكل متساوٍ والإفصاح عن سياسات المكافآت والتعويضات لكبار التنفيذيين، فقد حصلتا على متوسط حسابي 3.63، مما يعني أن هناك مجالاً للتحسين في هذه الجوانب. الإفصاح الدوري عن المعلومات المالية جاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.50، مما يشير إلى ضرورة تحسين هذا الجانب لتحقيق شفافية أكبر. تظهر النتائج أن الشركات السعودية تولي اهتماماً كبيراً بتبني سياسات واضحة للإفصاح عن تعارض المصالح ونشر تقارير مفصلة عن الأداء المالي والتشغيلي، مما يعزز الثقة في حوكمة الشركات. ومع ذلك، فإن هناك حاجة لتحسين الإفصاح الدوري عن المعلومات المالية وإتاحة المعلومات للمساهمين بشكل متساوٍ، بالإضافة إلى زيادة الشفافية في سياسات المكافآت والتعويضات لكبار التنفيذيين. بشكل عام، تشير النتائج إلى أن الشركات السعودية تسير في الاتجاه الصحيح نحو تعزيز الشفافية، مع وجود مجال للتحسين في بعض الجوانب لتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة بشكل أكبر.



شكل 5: نسبة تحقق مبدأ الشفافية

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مدى تطبيق الشركات في المملكة العربية السعودية لمبادئ الحوكمة

المتعلقة بالمساءلة؟

للإجابة عن هذا السؤال جرى تحليل بيانات الاستبيان وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

والرتبة ودرجة التحقق لمحور المساءلة من مبادئ الحوكمة والجدول التالي يوضح النتائج

جدول 9: محور المساءلة

الرتبة	درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القسم الثاني: المساءلة
2	مرتفعة	1.06	3.88	يوجد نظام فعال للرقابة الداخلية في الشركة.
2	مرتفعة	0.93	3.88	تتم مساءلة الإدارة التنفيذية عن نتائج أعمال الشركة.
5	متوسطة	1.12	3.63	يتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري.
1	مرتفعة	0.87	4.00	توجد آليات واضحة لمحاسبة المسؤولين عن الأخطاء والمخالفات.
3	مرتفعة	0.83	3.75	تتبنى الشركة نظاماً فعالاً للتدقيق الداخلي والخارجي.
مرتفعة		0.88	3.83	المحور ككل

استناداً إلى البيانات المقدمة في الجدول الخاص بمحور المساءلة، يمكن تفسير النتائج كما يلي:

المتوسط الحسابي الكلي لمحور المساءلة بلغ 3.83 بانحراف معياري 0.88، مما يشير إلى درجة تحقق

مرتفعة للمساءلة في الشركات السعودية بشكل عام. هذه النتيجة تعكس التزاماً قوياً من قبل الشركات بتطبيق

مبادئ المساءلة في ممارساتها الإدارية.

تتصدر آليات محاسبة المسؤولين عن الأخطاء والمخالفات قائمة عناصر المساءلة بمتوسط حسابي 4.00، مما يدل على وجود إجراءات واضحة وفعالة لضمان المساءلة داخل الشركات. يليها في الأهمية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية ومساءلة الإدارة التنفيذية عن نتائج الأعمال، حيث حصل كلاهما على متوسط حسابي 3.88، مما يعكس اهتماماً كبيراً بالرقابة والمتابعة.

تبنى الشركات لنظام فعال للتدقيق الداخلي والخارجي جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.75، وهو ما يؤكد على أهمية الرقابة المالية في إطار المساءلة. أما تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري، فقد حل في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.63، وهو الوحيد الذي حصل على درجة تحقق متوسطة، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين في هذا الجانب.

تظهر هذه النتائج أن الشركات السعودية تولي اهتماماً كبيراً بتطبيق مبادئ المساءلة، خاصة فيما يتعلق بمحاسبة المسؤولين والرقابة الداخلية ومساءلة الإدارة التنفيذية. هذا الاهتمام يعزز الثقة في أنظمة الحوكمة المطبقة ويساهم في تحسين الأداء العام للشركات.

ومع ذلك، فإن النتائج تشير إلى أن هناك مجالاً لتحسين عملية تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري. تعزيز هذا الجانب قد يساهم في رفع مستوى المساءلة على أعلى المستويات الإدارية وضمان فعالية أكبر في قيادة الشركات.

بشكل عام، تعكس هذه النتائج التزاماً قوياً من قبل الشركات السعودية بمبدأ المساءلة كأحد الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة. هذا الالتزام من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في أداء الشركات وإدارتها، مما قد ينعكس إيجاباً على أدائها المالي والتشغيلي على المدى الطويل.



شكل 6: نسبة تحقق مبدأ المساءلة

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما مدى تطبيق الشركات في المملكة العربية السعودية لمبادئ الحوكمة

المتعلقة بمجلس الإدارة؟

للإجابة عن هذا السؤال جرى تحليل بيانات الاستبيان وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

والرتبة ودرجة التحقق لمحور المساءلة من مبادئ الحوكمة والجدول التالي يوضح النتائج

جدول 10: مجلس الإدارة

الرتبة	درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القسم الثالث: مجلس الإدارة
2	مرتفعة	0.78	3.88	حجم مجلس الإدارة مناسب لحجم وطبيعة عمل الشركة.

4	متوسطة	0.86	3.38	يضم مجلس الإدارة عدداً كافياً من الأعضاء المستقلين.
3	متوسطة	1.33	3.50	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات المناسبة.
1	مرتفعة	0.71	4.00	تتعقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل دوري ومنتظم.
2	مرتفعة	0.93	3.88	يقوم مجلس الإدارة بدوره في وضع الاستراتيجيات وإدارة المخاطر بفعالية.
مرتفعة		0.82	3.73	المحور ككل

بناءً على البيانات المقدمة في الجدول الخاص بمحور مجلس الإدارة، يمكن تفسير النتائج كما يلي:

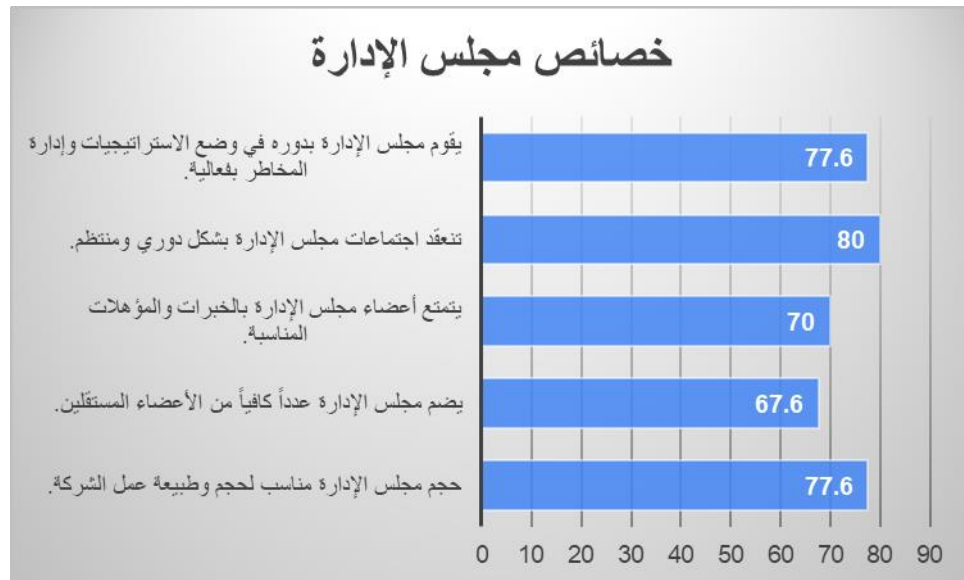
المتوسط الحسابي الكلي لمحور مجلس الإدارة بلغ 3.73 بانحراف معياري 0.82، مما يشير إلى درجة تحقق مرتفعة لفعالية مجلس الإدارة في الشركات السعودية بشكل عام.

انتظام اجتماعات مجلس الإدارة حصل على أعلى تقييم بمتوسط حسابي 4.00، مما يدل على التزام قوي بعقد الاجتماعات بشكل دوري ومنتظم. يليه في الأهمية مناسبة حجم مجلس الإدارة لطبيعة عمل الشركة وفعالية المجلس في وضع الاستراتيجيات وإدارة المخاطر، حيث حصل كلاهما على متوسط حسابي 3.88.

أما فيما يتعلق بخبرات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، فقد حصل هذا العنصر على متوسط حسابي 3.50، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين في هذا الجانب. وجاء في المرتبة الأخيرة وجود عدد كافٍ من الأعضاء المستقلين بمتوسط حسابي 3.38، وهو ما يستدعي مزيداً من الاهتمام لتعزيز استقلالية المجلس.

هذه النتائج تعكس التزاماً جيداً من قبل الشركات السعودية بتفعيل دور مجلس الإدارة، خاصة فيما يتعلق بانتظام الاجتماعات وملاءمة حجم المجلس لطبيعة عمل الشركة. ومع ذلك، فإن هناك حاجة لتعزيز استقلالية المجلس وضمان تمتع أعضائه بالخبرات والمؤهلات المناسبة.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن مجالس إدارة الشركات السعودية تؤدي دورها بفعالية نسبية، مع وجود مجال للتحسين في بعض الجوانب، خاصة فيما يتعلق باستقلالية الأعضاء وتنوع خبراتهم. تعزيز هذه الجوانب من شأنه أن يرفع من كفاءة الحوكمة ويعزز ثقة المستثمرين في أداء الشركات على المدى الطويل.



شكل 7: نسبة تحقق خصائص مجلس الإدارة

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما مستوى الأداء المالي في شركتكم خلال السنوات الثلاث الماضية؟

جدول 11: محور الأداء المالي للشركات

الرتبة	درجة التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثاني: الأداء المالي
2	مرتفعة	0.83	3.75	معدل نمو الإيرادات السنوية للشركة.
1	مرتفعة	0.60	4.13	مستوى ربحية الشركة (صافي الربح).
4	متوسطة	1.12	3.38	العائد على حقوق المساهمين (ROE).
3	متوسطة	0.70	3.63	معدل العائد على الأصول (ROA).
3	متوسطة	1.22	3.63	القيمة السوقية لأسهم الشركة مقارنة بالقطاع.
5	متوسطة	1.20	3.25	كفاءة إدارة التكاليف والمصروفات.
6	متوسطة	1.46	3.13	قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.
3	متوسطة	1.22	3.63	نسبة الديون إلى حقوق الملكية.
6	متوسطة	1.37	3.13	معدل دوران الأصول.
5	متوسطة	1.20	3.25	قدرة الشركة على توزيع أرباح للمساهمين.
متوسطة		0.92	3.49	المحور ككل

بناءً على البيانات المقدمة في الجدول الخاص بمحور الأداء المالي للشركات، يمكن تفسير النتائج كما يلي:

تحليل الأداء المالي للشركات السعودية

المتوسط الحسابي الكلي لمحور الأداء المالي بلغ 3.49 بانحراف معياري 0.92، مما يشير إلى درجة تحقق

متوسطة للأداء المالي في الشركات السعودية بشكل عام.

أبرز مؤشرات الأداء المالي

مستوى ربحية الشركة (صافي الربح) حصل على أعلى تقييم بمتوسط حسابي 4.13، مما يدل على أداء قوي في تحقيق الأرباح. يليه معدل نمو الإيرادات السنوية للشركة بمتوسط حسابي 3.75، مشيراً إلى نمو إيجابي في المبيعات.

العائد على الأصول (ROA)، القيمة السوقية لأسهم الشركة مقارنة بالقطاع، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية حصلت جميعها على متوسط حسابي 3.63، مما يعكس أداءً متوسطاً إلى جيد في هذه المجالات.

مجالات تحتاج إلى تحسين

العائد على حقوق المساهمين (ROE) حصل على متوسط حسابي 3.38، مما يشير إلى الحاجة لتحسين كفاءة استخدام أموال المساهمين. كفاءة إدارة التكاليف والمصروفات وقدرة الشركة على توزيع أرباح للمساهمين حصلتا على متوسط حسابي 3.25، مما يدل على وجود مجال للتحسين في هذه الجوانب.

قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ومعدل دوران الأصول سجلاً أدنى متوسط حسابي بقيمة 3.13، مما يشير إلى ضرورة تركيز الجهود على تحسين إدارة التدفقات النقدية وكفاءة استخدام الأصول.

التعليق على النتائج

تظهر هذه النتائج أن الشركات السعودية تحقق أداءً مالياً جيداً نسبياً، خاصة فيما يتعلق بالربحية ونمو الإيرادات. ومع ذلك، فإن هناك مجالات تحتاج إلى تحسين، لا سيما في إدارة التدفقات النقدية وكفاءة استخدام الأصول.

يمكن للشركات التركيز على تحسين إدارة التكاليف وزيادة كفاءة استخدام الأصول لتعزيز العائد على حقوق المساهمين والأصول. كما أن تحسين إدارة التدفقات النقدية قد يساعد في تعزيز قدرة الشركات على توزيع أرباح للمساهمين وتحسين أدائها المالي العام.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن الشركات السعودية تتمتع بأساس مالي قوي، مع وجود فرص للتحسين في بعض المجالات لتعزيز أدائها المالي الشامل وزيادة قيمتها للمساهمين.

4.2 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية: تطبيق الشركات في المملكة العربية السعودية مبدأ الشفافية بدرجة مرتفعة.

لاختبار هذه الفرضية جرى تطبيق اختبار ت لمجموعة واحدة لمقارنة متوسط تحقق مبدأ الشفافية مع

المتوسط العام للمجتمع والمساوي 3. الجدول التالي يوضح النتيجة:

جدول 12: اختبار ت لمستوى تحقق مبدأ الشفافية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مبدأ الشفافية	3.70	1.00	7.64	119.00	0.001

يظهر جدول 12 نتائج اختبار ت لمستوى تحقق مبدأ الشفافية. المتوسط الحسابي لمبدأ الشفافية هو 3.70، وهو أعلى من المتوسط العام للمجتمع (3) الذي تم استخدامه كمرجع. الانحراف المعياري البالغ 1.00 يشير إلى تباين معتدل في استجابات المشاركين حول مبدأ الشفافية.

قيمة ت البالغة 7.64 هي قيمة مرتفعة جداً، مما يعكس فرقاً كبيراً بين المتوسط الحسابي لمبدأ الشفافية والمتوسط العام. درجات الحرية البالغة 119.00 توفر قوة إحصائية جيدة للاختبار. مستوى الدلالة البالغ 0.001 هو أقل من المستوى التقليدي للدلالة (0.05)، مما يشير إلى أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية.

بناءً على هذه النتائج، يمكننا قبول الفرضية القائلة بأن الشركات تطبق مبدأ الشفافية بدرجة مرتفعة. المتوسط الحسابي المرتفع لمبدأ الشفافية والفرق الكبير مقارنة بالمتوسط العام، إلى جانب مستوى الدلالة المنخفض، تدعم هذا الاستنتاج.

هذه النتائج تشير إلى أن الشركات في المملكة العربية السعودية تعطي أهمية كبيرة لمبدأ الشفافية، مما قد يساهم في تحسين أدائها المالي وبناء الثقة مع المساهمين وأصحاب المصلحة. هذه النتائج تدعم أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز الشفافية كعنصر أساسي في نجاح الشركات.

الفرضية: تطبق الشركات في المملكة العربية السعودية مبدأ المساءلة بدرجة مرتفعة.

لاختبار هذه الفرضية جرى تطبيق اختبارات لمجموعة واحدة لمقارنة متوسط تحقق مبدأ المساءلة مع

المتوسط العام للمجتمع والمساوي 3. الجدول التالي يوضح النتيجة:

جدول 13: اختبار مستوى تحقق مبدأ المساءلة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
3.83	0.88	10.29	119.00	0.001

تشير نتائج اختبار ت، كما هو موضح في الجدول، إلى أن المتوسط الحسابي لمبدأ المساءلة هو 3.83، وهو أعلى من المتوسط العام (3). هذا يشير إلى أن الشركات تعطي أهمية كبيرة لمبدأ المساءلة. الانحراف المعياري البالغ 0.88 يدل على تباين معتدل في استجابات المشاركين، مما يعني أن الآراء حول مستوى المساءلة متقاربة نسبياً. قيمة ت البالغة 10.29 تعكس فرقاً كبيراً بين المتوسط الحسابي لمبدأ المساءلة والمتوسط العام. كما أن درجات الحرية البالغة 119.00 تعزز من قوة الاختبار. مستوى الدلالة البالغ 0.001 هو أقل من المستوى التقليدي للدلالة (0.05)، مما يشير إلى أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية.

بناءً على هذه النتائج، يمكننا قبول الفرضية القائلة بأن الشركات في المملكة العربية السعودية تطبق مبدأ المساءلة بدرجة مرتفعة. المتوسط الحسابي المرتفع وقيمة ت العالية، إلى جانب مستوى الدلالة المنخفض، تدعم هذا الاستنتاج.

تشير هذه النتائج إلى أن الشركات تولي أهمية كبيرة لمبدأ المساءلة، مما قد يساهم في تحسين أدائها المالي وتعزيز الثقة بين المساهمين وأصحاب المصلحة. تعكس هذه النتائج أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة، حيث تلعب المساءلة دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والمصداقية في العمليات المؤسسية.

الفرضية: تتوفر خصائص مجلس الإدارة بدرجة كبيرة في الشركات السعودية

لاختبار هذه الفرضية جرى تطبيق اختبارات لمجموعة واحدة لمقارنة متوسط تحقق خصائص مجلس

الإدارة مع المتوسط العام للمجتمع والمساوي 3. الجدول التالي يوضح النتيجة:

جدول 14: اختبارات لمستوى تحقق خصائص مجلس الإدارة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
3.73	0.82	9.74	119.00	0.001

نتائج اختبار ت، كما هو موضح في الجدول، تشير إلى أن المتوسط الحسابي لخصائص مجلس الإدارة هو 3.73، وهو أعلى من المتوسط العام (3). هذا يعني أن الشركات تتمتع بخصائص مجلس إدارة جيدة بشكل عام. الانحراف المعياري البالغ 0.82 يشير إلى تباين معتدل في استجابات المشاركين، مما يعكس وجود اتفاق نسبي حول توفر خصائص مجلس الإدارة.

قيمة ت البالغة 9.74 تعكس فرقاً كبيراً بين المتوسط الحسابي لخصائص مجلس الإدارة والمتوسط العام. درجات الحرية البالغة 119.00 تعزز من قوة الاختبار. مستوى الدلالة البالغ 0.001 هو أقل من المستوى التقليدي للدلالة (0.05)، مما يشير إلى أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية.

بناءً على هذه النتائج، يمكننا قبول الفرضية القائلة بأن خصائص مجلس الإدارة تتوفر بدرجة كبيرة في الشركات السعودية. المتوسط الحسابي المرتفع وقيمة ت العالية، إلى جانب مستوى الدلالة المنخفض، تدعم هذا الاستنتاج.

هذه النتائج تشير إلى أن الشركات السعودية تولي أهمية كبيرة لتوفير خصائص مجلس إدارة فعالة، مما قد يساهم في تحسين أدائها المالي وتعزيز الحوكمة الرشيدة. تعكس هذه النتائج أهمية دور مجلس الإدارة في تطبيق مبادئ الحوكمة وضمان اتخاذ القرارات بشكل مسؤول وشفاف.

الفرضية: تتمتع الشركات بأداء مالي مرتفع

لاختبار هذه الفرضية جرى تطبيق اختبار ت لمجموعة واحدة لمقارنة متوسط الأداء المالي للشركات مع

المتوسط العام للمجتمع والمساوي 3. الجدول التالي يوضح النتيجة:

جدول 15: اختبار ت لمستوى الأداء المالي للشركات

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
3.49	0.92	5.78	119.00	0.001

تشير نتائج اختبار ت، كما هو موضح في الجدول، إلى أن المتوسط الحسابي للأداء المالي هو 3.49، وهو أعلى من المتوسط العام (3). هذا يشير إلى أن الشركات تحقق مستوى جيد من الأداء المالي. الانحراف المعياري البالغ 0.92 يدل على تباين معتدل في استجابات المشاركين، مما يعني أن الآراء حول الأداء المالي متقاربة نسبياً. قيمة ت البالغة 5.78 تعكس فرقاً ملحوظاً بين المتوسط الحسابي للأداء المالي والمتوسط العام. درجات الحرية البالغة 119.00 تعزز من قوة الاختبار. مستوى الدلالة البالغ 0.001 هو أقل من المستوى التقليدي للدلالة (0.05)، مما يشير إلى أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية.

بناءً على هذه النتائج، يمكننا قبول الفرضية القائلة بأن الشركات تتمتع بأداء مالي مرتفع. المتوسط الحسابي الجيد وقيمة ت العالية، إلى جانب مستوى الدلالة المنخفض، تدعم هذا الاستنتاج. تشير هذه النتائج إلى أن الشركات تحقق مستويات جيدة من الأداء المالي، مما قد يعكس فعالية استراتيجيات الحوكمة المتبعة. كما تعكس أهمية الأداء المالي الجيد في تعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يساهم في استدامة النمو والتطور في بيئة الأعمال.

اختبار الفرضية: لا يوجد أثر دال احصائيًا لحوكمة الشركات على أدائها المالي.

لاختبار هذه الفرضية أجرينا اختبار الانحدار الخطي بين تطبيق مبادئ الحوكمة وبين الأداء المالي

للشركات والجدول التالية توضح النتائج:

جدول 16: نتائج تحليل الانحدار الخطي تطبيق مبادئ الحوكمة وبين الأداء المالي للشركات

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
2.60994	0.920	0.921	0.96 ^a	1

a. Predictors: (Constant), مبادئ الحوكمة

جدول 17: نتائج تحليل التباين (ANOVA)

ANOVA^a

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000 ^b	1372.527	9349.336	1	9349.336	Regression 1
		6.812	118	803.789	Residual
			119	10153.125	Total

a. Dependent Variable: الاداء المالي

b. Predictors: (Constant), مبادئ الحوكمة

Coefficients^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.005	-2.873		1.050	-3.017	(Constant) 1
.000	37.048	.960	.018	.674	مبادئ الحوكمة

a. Dependent Variable: الاداء المالي

تشير نتائج جدول 16 إلى أن قيمة R (معامل الارتباط) تبلغ 0.96، مما يدل على وجود علاقة قوية جداً بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي. كما أن R Square (مربع معامل الارتباط) يساوي 0.9210، مما يعني أن حوالي 92.1% من التباين في الأداء المالي يمكن تفسيره من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة. القيمة المعدلة لـ R Square (0.9200) تدعم هذه النتيجة، مما يشير إلى قوة النموذج.

تشير نتائج تحليل التباين إلى أن قيمة F تساوي 1372.527، مع مستوى دلالة (Sig.) يبلغ 0.000. هذا يشير إلى أن هناك دليلاً قوياً على وجود علاقة دالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي، حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05.

تشير نتائج جدول المعاملات إلى أن المعامل غير المعياري لمبادئ الحوكمة هو 0.674، مما يعني أن كل وحدة زيادة في تطبيق مبادئ الحوكمة تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.674 في الأداء المالي. قيمة t لمبادئ الحوكمة تبلغ 37.048، مع مستوى دلالة (Sig.) قدره 0.000، مما يؤكد على أن العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي هي دالة إحصائية.

قيمة الثابت (Constant) بلغت -3.017 وهي دالة إحصائية (Sig. = 0.005)، مما يشير إلى وجود قيمة أساسية سالبة للأداء المالي عندما تكون درجة تطبيق الحوكمة صفراً.

بناءً على نتائج تحليل الانحدار، يمكننا رفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر دال إحصائي لحوكمة الشركات على أدائها المالي. النتائج تشير إلى أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي، مما يعكس أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات. هذه النتائج تدعم ضرورة تعزيز مبادئ الحوكمة كجزء أساسي من الاستراتيجيات المؤسسية لتحقيق أداء مالي مستدام وفعال.

4.3 توصيات الدراسة

بناءً على نتائج الدراسة التي أظهرت وجود علاقة قوية وإيجابية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي للشركات في المملكة العربية السعودية، يُوصى بما يلي:

1. تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات

- ضرورة التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة كالشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة، باعتبارها ركائز أساسية لتحسين الأداء المالي وتعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة.
- تخصيص موارد كافية لتطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات الحوكمة، بما في ذلك تحديد المسؤوليات والصلاحيات وآليات الرقابة والتقييم.
- تشجيع ثقافة الحوكمة الرشيدة من خلال التدريب والتوعية للموظفين وأعضاء مجلس الإدارة حول أهمية الحوكمة وكيفية تطبيقها بفعالية.

2. تعزيز دور مجلس الإدارة في تطبيق الحوكمة

- ضرورة أن يتمتع مجلس الإدارة باستقلالية وكفاءة عالية، مع وجود أعضاء مستقلين وذوي خبرة مناسبة لتعزيز فعالية الرقابة والإشراف.
- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بوضوح، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات والسياسات، ومراقبة الأداء التنفيذي، والإشراف على إدارة المخاطر.
- تشجيع مجلس الإدارة على تبني ممارسات الحوكمة الرشيدة كالإفصاح الشفاف عن المعلومات المالية وغير المالية، وتجنب تضارب المصالح.

3. تعزيز دور الجهات التنظيمية في تطبيق الحوكمة

- ضرورة أن تضع الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية معايير واضحة وملزمة لتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات، مع آليات رقابة وعقوبات في حال عدم الالتزام.

- تقديم الحوافز والتشجيع للشركات التي تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة، مثل تسهيل الوصول إلى التمويل أو الإعفاءات الضريبية.

- تعزيز دور الجهات التنظيمية في نشر الوعي بأهمية الحوكمة الرشيدة وفوائدها على المستوى الوطني، من خلال البرامج التوعوية والندوات والمؤتمرات.

4. تعزيز الشفافية والإفصاح في الشركات

- ضرورة التزام الشركات بالإفصاح الشفاف والدوري عن المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة بأصحاب المصلحة، بما يتماشى مع معايير الحوكمة الرشيدة.

- تطوير آليات رقابية فعالة لضمان دقة وموثوقية المعلومات المفصح عنها، مع فرض عقوبات رادعة على أي محاولات للتلاعب أو الإخفاء.

- تشجيع الشركات على تبني ممارسات الحوكمة الإلكترونية كالتقارير المالية الإلكترونية وتطبيقات الحوكمة الرقمية لتعزيز الشفافية والكفاءة.

إن تطبيق هذه التوصيات من قبل الشركات والجهات التنظيمية سيساهم في تعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة في المملكة العربية السعودية، وتحسين الأداء المالي للشركات على المدى الطويل، مما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للمملكة.

دراسات مستقبلية مقترحة

يمكن أن تتضمن الدراسات المستقبلية المقترحة ما يلي:

- دراسة تأثير الحوكمة على القطاعات المختلفة: إجراء دراسات تحليلية لتحديد كيفية تأثير مبادئ الحوكمة على الأداء المالي في قطاعات مختلفة مثل الصناعة، والخدمات، والتجارة.
- تحليل العوامل المؤثرة في تطبيق الحوكمة: دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات، مثل الثقافة التنظيمية وحجم الشركة.

- تقييم تأثير الحوكمة على الاستدامة: دراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وأداء الشركات في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وكيف يمكن أن يسهم ذلك في تحسين الأداء المالي.
- دراسة مقارنة دولية: إجراء دراسات مقارنة بين الشركات في المملكة العربية السعودية ودول أخرى لتحديد الفروق في تطبيق مبادئ الحوكمة وتأثيرها على الأداء المالي.
- تحليل تأثير الحوكمة في الأزمات: دراسة كيفية تأثير مبادئ الحوكمة على أداء الشركات خلال الأزمات الاقتصادية أو الصحية، مثل جائحة كوفيد-19، وكيف يمكن أن تساعد الحوكمة في تعزيز القدرة على التكيف والمرونة.

5 قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو عمشة، محمد كمال. (2013). تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وأثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*, 39(149), 297-378.
- احمد، منى عبد الفتاح، & ابراهيم، محمد علي. (2019). اثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي دراسة تطبيقية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*, 10(30), 1-28.
- <https://doi.org/10.34093/jafs.v10i30.404>
- الألمعي، علي فايع المزاح. (2018). أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية - . *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية و القانونية*, 2(14), 32-32. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.A04101831>
- بوزيان، العربي، & جلطي، غالم. (2021). مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخدامها. *مجلة المالية & الأسواق*, 8(3), 428-447.
- الجريان، خالد مكصد نايف، بن محمد، زين العابدين، عايض، عبد الله، & مرزوقي، عني لاشيكن بنتي. (2019). حوكمة الشركات وأثرها على أداء أسواق الأوراق المالية: دراسة حالة سوق العراق الأوراق المالية. *المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة*, 9(1), 83-93.
- الجزراوي، ابراهيم محمد علي، & خضير، بشرى فاضل. (2014). أنموذج مقترح للافصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية . *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*, 39(4), 329-348.
- حابي، أحمد، & زيدي، البشير. (2015). دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي. *Le Manager*, 2(1), 69-96. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71646>
- حسن، كمال عبد السلام، الغندور، مصطفى عطيه، & السيد، سميه طه محمد. (2021). أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر غير المالية وتكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية.

- doi.org/10.21608/alat.2021.217457.28-1, 45(2), 1-28. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, 45(2), 1-28.
- خشبه، ناجي محمد فوزي ؛ صالح، أميره حسين محمد. (2018). الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي. *المجلة المصرية للدراسات المالية*. 46(4)، 397-434.
- الزهراني، عبير هريش صالح، & عبد المجيد، حميده محمد. (2023). أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*, 4(2), 489-490. <https://doi.org/10.21608/cfdj.2023.290298541>.
- الشكري، عائشة سالم، & الجهاني، افطيم سالم. (2021). أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية تحليلية. *مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة بنغازي*. 6(13)، 227-248. <https://doi.org/10.37376/jofer.vi6.850248>.
- الشواورة، فيصل محمود. (2009). قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*, 25(2)، 119-155.
- الصالح، مها. (2023). حوكمة نظام الشركات السعودي 1443 هـ في ضوء رؤية 2030 وأثره على جذب الاستثمارات واستقرار الاقتصاد السعودي. 88-72، *Academic Journal of Research*, 5(56).
- <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.56.3>
- صديقي، صفية. (2019). *الاستراتيجية المالية*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- عبد الله، حنان صحبت، & عودة، نجوى محمود. (2017). دور حوكمة الشركات في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية. 493-493، *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 23(97).
- <https://doi.org/10.33095/jeas.v23i97.325>
- عبدالله، إحسان محمد احمد. (2022). متطلبات الحوكمة الالكترونية لتحسين جودة اداء الجمعيات الاهلية.

<https://doi.org/10.21608/egjsw.2022.157697.1115>

عطية, عز الدين. (2019). أثر تطبيق آليات الحوكمة على تحسين أداء الشركات المدرجة في سوق المال : حالة في

الجزائر [رسالة دكتوراه] <https://dspace.univ-alger3.dz>. In dspace.univ-alger3.dz.

[alger3.dz/jsui/handle/123456789/1719](https://dspace.univ-alger3.dz/jsui/handle/123456789/1719)

العمري, سلطان عبد الرحمن سعيد. (2024). دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات

السعودية. مجلة العلوم التجارية والبيئية, 3(1), 1-27.

<https://doi.org/10.21608/jcese.2023.253130.1046>

الغنيهي, رانيا عبد الوهاب؛ الفتار, دعاء, مجدي, نيبال. (2023). تأثير الأداء المالي للشركات على إمكانات النمو:

دراسة الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. 7(3),

DOI: 10.21608/aljalexu.2023.324019.18-1

محمد الدنون, أسامة. (2022). دور المراجعة المستدامة على تحسين الأداء المالي للشركات " بالتطبيق على

الشركات ذات المسؤولية المجتمعية بمحافظة دمياط. "المجلة العلمية للدراسات المحاسبية, 4(3),

885-925. doi: 10.21608/sjar.2022.268630

المناصير, عمر عيسى فلاح. (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة

العامة الأردنية (pp. 1-97) رسالة ماجستير. الجامعة الهاشمية.

موسى, محمد إبراهيم. (2010). حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية. مجلة الحقوق للبحوث القانونية

والاقتصادية, 2(2), 1065-1949. doi.org/10.21608/lalexu.2010.271983.1949-1065.

المراجع الأجنبية

- Al-Salahin, A. A.-M. (2021). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. *Dirassat Journal Economic Issue*, 12(1), 619–639. <https://doi.org/10.34118/djei.v12i1.1127>
- Arturo , B., Neil, B., & Christos , C. (2008). Adopting better corporate governance: Evidence from cross-border mergers. *Journal of Corporate Finance*, 14(3), 224–240.
- Bui, H., & Krajcsak, Z. (2024). The impacts of corporate governance on firms' performance: from theories and approaches to empirical findings. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 32(1), 18–46. <https://doi.org/10.1108/JFRC-01-2023-0012>
- Coles, J. L., Lemmon, M. L., & Felix Meschke, J. (2012). Structural models and endogeneity in corporate finance: The link between managerial ownership and corporate performance. *Journal of Financial Economics*, 103(1), 149–168. <https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2011.04.002>
- Doidge, C., Andrew Karolyi, G., & Stulz, R. M. (2007). Why do countries matter so much for corporate governance? *Journal of Financial Economics*, 86(1), 1–39. <https://ideas.repec.org/a/eee/jfinec/v86y2007i1p1-39.html>
- Gompers, P. A., Ishii, J. L., & Metrick, A. (2003). Corporate Governance and Equity Prices. *SSRN Electronic Journal*, 118(1), 107–155. <https://doi.org/10.2139/ssrn.278920>
- Kakanda, M. M., Salim, B., & Chandren, S. (2016). Review of the Relationship between Board Attributes and Firm Performance. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 8(1), 168–181.
- La Porta, R., Lopez-De-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (2002). Investor Protection and Corporate Valuation. *The Journal of Finance*, 57(3), 1147–1170.

<https://doi.org/10.1111/1540-6261.00457>

Lemmon, M. L., & Lins, K. V. (2003). Ownership Structure, Corporate Governance, and Firm Value: Evidence from the East Asian Financial Crisis. *The Journal of Finance*, 58(4), 1445–1468.

<https://doi.org/10.1111/1540-6261.00573>

Li, D., Moshirian, F., Nguyen, P., & Tan, L.-W. (2007). Managerial ownership and firm performance: Evidence from China's privatizations. *Research in International Business and Finance*, 21(3), 396–413. <https://ideas.repec.org/a/eee/riibaf/v21y2007i3p396-413.html>

Miao, M., Khan, M. I., Ghauri, S. P., & Zaman, S. I. (2023). The effect of corporate governance on firm performance: perspectives from an emerging market. *Ekonomika Istrazivanja-Economic Research*, 36(3), 1–32. <https://doi.org/10.1080/1331677x.2023.2277275>

Mustafa , S., Berisha , H., & Llaci , S. (2018). The Impact of Corporate Governance on Company Performance: A Study among Medium and Large Enterprises in Kosovo. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 9(6), 207–212. <https://doi.org/10.2478/mjss-2018-0176>

Naimah, Z. (2017). The Role of Corporate Governance in Firm Performance. *SHS Web of Conferences*, 34(13003), 1–6. <https://doi.org/10.1051/shsconf/20173413003>

Rajan, R. G., & Zingales, L. (2003). The Great Reversals: the Politics of Financial Development in the Twentieth Century. *Journal of Financial Economics*, 69(1), 5–50. [https://doi.org/10.1016/s0304-405x\(03\)00125-9](https://doi.org/10.1016/s0304-405x(03)00125-9)

Todorović, I. (2013). Impact Of Corporate Governance On Performance Of Companies. *Montenegrin Journal of Economics*, 9(2), 47–54. https://mnje.com/sites/mnje.com/files/47-54_todorovic.pdf

6 الملاحق

استبيان أثر حوكمة الشركات على أدائها – دراسة تحليلية على الشركات في المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الكرام في إدارات الشركات المالية السعودية،

تحية طيبة وبعد،

نتشرف بدعوتكم للمشاركة في دراسة بحثية مهمة تهدف إلى استكشاف "أثر حوكمة الشركات على أدائها في المملكة العربية السعودية". تأتي هذه الدراسة في إطار الجهود المبذولة لتعزيز ممارسات الحوكمة وتحسين أداء الشركات في ظل رؤية المملكة 2030.

إن مشاركتكم في هذا الاستبيان تعد مساهمة قيمة في فهم العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي للشركات. نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقديم رؤى عملية يمكن أن تساعد في تطوير السياسات وتحسين الممارسات الإدارية في القطاع الخاص السعودي.

نؤكد لكم أن جميع المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. لن يتم الإشارة إلى أي شركة أو فرد بعينه في نتائج الدراسة.

نشكركم مقدماً على وقتكم الثمين ومساهمتم القيمة في هذه الدراسة. إن مشاركتكم ستساهم في تعزيز فهمنا لأفضل ممارسات الحوكمة وتأثيرها على أداء الشركات في المملكة.

مع خالص التقدير والاحترام،

يرجى الإجابة على العبارات التالية باستخدام المقياس:

(5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة

المحور الأول: تطبيق مبادئ الحوكمة					
القسم الأول: الشفافية	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
1. تفصح الشركة عن معلوماتها المالية بشكل دوري ومنتظم.					
2. تتيح الشركة المعلومات لجميع المساهمين بشكل متساوٍ.					
3. تنشر الشركة تقارير مفصلة عن أدائها المالي والتشغيلي.					
4. تفصح الشركة عن سياسات المكافآت والتعويضات لكبار التنفيذيين.					
5. تتبنى الشركة سياسة واضحة للإفصاح عن تعارض المصالح.					
القسم الثاني: المساءلة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
6. يوجد نظام فعال للرقابة الداخلية في الشركة.					
7. تتم مساءلة الإدارة التنفيذية عن نتائج أعمال الشركة.					
8. يتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري.					
9. توجد آليات واضحة لمحاسبة المسؤولين عن الأخطاء والمخالفات.					
10. تتبنى الشركة نظاماً فعالاً للتدقيق الداخلي والخارجي.					
القسم الثالث: مجلس الإدارة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
11. حجم مجلس الإدارة مناسب لحجم وطبيعة عمل الشركة.					

					12. يضم مجلس الإدارة عدداً كافياً من الأعضاء المستقلين.
					13. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات المناسبة.
					14. تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل دوري ومنتظم.
					15. يقوم مجلس الإدارة بدوره في وضع الاستراتيجيات وإدارة المخاطر بفعالية.
ضعيف	مقبول	جيد	جيد جداً	ممتاز	المحور الثاني: الأداء المالي يرجى تقييم أداء شركتكم المالي خلال السنوات الثلاث الماضية :
					16. معدل نمو الإيرادات السنوية للشركة.
					17. مستوى ربحية الشركة (صافي الربح).
					18. العائد على حقوق المساهمين (ROE).
					19. معدل العائد على الأصول (ROA).
					20. القيمة السوقية لأسهم الشركة مقارنة بالقطاع.
					21. كفاءة إدارة التكاليف والمصروفات.
					22. قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.
					23. نسبة الديون إلى حقوق الملكية.
					24. معدل دوران الأصول.
					25. قدرة الشركة على توزيع أرباح للمساهمين.

المعلومات الشخصية

المنصب الوظيفي:

☐ مدير تنفيذي

☐ مدير مالي

☐ عضو مجلس إدارة

☐ موظف

☐ أخرى (يرجى التحديد): _____

حجم الشركة (عدد الموظفين):

☐ أقل من 100

☐ 100-500

☐ 501-1000

☐ أكثر من 1000

عدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي:

☐ أقل من 5 سنوات

☐ 5-10 سنوات

☐ 11-15 سنة

☐ أكثر من 15 سنة

Midocean University

College of Management

Department of Project Management



**The Impact Of Corporate Governance On Firm Performance- An Analytical
Study On Companies In The Kingdom Of Saudi Arabia**

Prepared by:

Idris Mussa

Supervised by:

Dr-Alfaisal Abdelhameed Mohamed

Dr-Fayez Ali Jrad

Year:2024